

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلساكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية



الاقتصاد..

ما بين التنظير و«التخييص»!

غالباً ما يتهم المنتقدون للسياسات الاقتصادية الجارية به«التنظير» لأن القائمين على أمور الاقتصاد «عمليون» ويعرفون الواقع وتعقيداته، وبالتالي يقومون بالمعالجة دون «تنظير»..
لذلك نحن مضطرون للعودة قليلاً إلى أصل المشكلة، بين النظرية والتطبيق..

- ما هي النظرية؟ ليست هي المجموع المكثف للتطبيقات السابقة الناجحة منها وغير الناجحة؟ وهل هنالك أصلاً نظرية بلا تطبيق؟ ومن هو أولاً في ثنائية النظرية والتطبيق؟ واضح أنه في البدء كان التطبيق والتجريب، ثم تأتي النظرية كمحصلة لهذه العملية.. ولكن من جهة أخرى، هل هناك تطبيق بلا نظرية؟ طبعاً لا، لأن كل تطبيق هو حصيلّة لنظرية ما، بغض النظر أثبتت الحياة أم لم تثبت صحتها من خطئها..

- والأمر هكذا.. أحقاً لا يعتمد مسؤولو الاقتصاد على خلفية نظرية في تطبيقاتهم كي يهتموا من لا يوافقهم الرأي بالتنظير؟ إنهم حتماً يقومون بتطبيق قناعاتهم النظرية.

- والنتيجة؟ إذا كان التطبيق هو محصلة لنظرية ما، فما هي الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية العملية الحالية؟ إنها النظرية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، والمعروفة بنقاط انطلاقها التالية:

- ١ - دعه يعمل دعه يمر، والمقصود صاحب السيادة: الرأسمال.
 - ٢ - أساس ازدياد الثروات في المجتمع هو الرأسمال، لذلك كل الاحترام والطاعة له.
 - ٣ - دع الأغنياء يزدادون غنى، لأنهم محفز النمو والاستقرار.
- وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عالم اليوم مفتوح بعضه على بعض، وأن الرأسمالية المعولة المتوحشة هي التي تسود في كل أرجاء المعمورة، فماذا يعني ذلك تطبيقياً على أرض بلد مضطّر أن يواجه مخططات خارجية معادية تستهدف سيادته الوطنية ووحدة أراضيه واستقلاله؟!
- إنه يعني بلا شك أخذه من الداخل، بعد أن استعصى على أعدائه من الخارج.

لأن دعه يعمل دعه يمر.. إذا ما مرت، تعني الاستيلاء على مفاتيح القرار الاقتصادي في الداخل، ولأن «دع الأغنياء يزدادون غنى» يعني تفجير الاستقرار الاجتماعي واستهداف الوحدة الوطنية، لأن الرأسمال الذي سيملك كل شيء مع الوقت، سيطلب، بل سيعمل كي يحكم.. وأخيراً ما الفرق حينذاك بين الرأسمال الكبير المتمركز بيد البعض القليل في الداخل، وبين نظرائه من الرساميل الكبيرة في الخارج؟ لا فرق، بل سيجد هؤلاء الوسيلة للتفاهم والتضامن والاتحاد، ليس بالمعنى الاقتصادي فقط، بل بالمعنى السياسي أيضاً.. ضد كل من هو متضرر من سياساتهم وهم الأكثرية الساحقة من الناس أينما كانوا!.

بل سنضع السؤال بشكل حاد أكثر: من الأقرب إلى أصحاب الرساميل الكبيرة في الداخل؟ أصحاب الرساميل الكبيرة في الخارج، أم المواطن البسيط المتضرر في الداخل؟ الجواب واضح.. لذلك ليس تنظيراً القول إن ازدياد وزن أصحاب الرساميل الكبيرة، وخاصة التي تعمل في المجالات الربعية وغير الإنتاجية، وفي ظروفنا الملموسة ظروف احتدام المعركة ضد المخططات الأمريكية- الصهيونية، هو أمر خطير ويهدد الأمن الوطني في نهاية المطاف.

وكذلك ليس تنظيراً القول إن السياسات الاقتصادية المتبعة قد أثبتت فشلها الذريع في التطبيق. إن معيار صحة أية نظرية هو التطبيق، وهاهي نتائج التطبيق تعبر عن نفسها بوضوح.. والنتائج التطبيقية هذه، هي تعبير من جهة أخرى عن بطلان وفشل المنطلقات النظرية التي يعمل على أساسها «التطبيقيون» «العمليون» «الليبراليون»، هذه المنطلقات التي لا يحيدون الإعلان عنها كثيراً.. والتي دفعتهم دفعاً إلى مزيد من «التخييص» في التطبيق!.

ومن جانب آخر نقول هناك بديل لهذه السياسات نظرياً وعملياً..

والأساس النظري لهذا البديل معروف، وهو:

- ١ - العدالة الاجتماعية هي أساس أي نمو.
 - ٢ - أساس ازدياد الثروة هو العمل وما ينتجه من قيم مضافة حقيقية.
 - ٣ - مصلحة أكثرية المجتمع هي أساس المصلحة الوطنية، والمصلحة الوطنية العليا لها الأولوية أمام أية مصلحة أخرى..
- ورب قائل: وكيف التطبيق؟ نقول لقد استنفد الخيار الاقتصادي الليبرالي فرصته، وفرصة بديله الجذري آتية لا محالة، وأساس برنامجه موجود، ولكنه يتطلب أوسع حوار وطني، وإنما الأعمال بالنتائج.. وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■ ■



وحده تطوّر المقاومة يحرّر الأرض، ويُسقط حواجز احتلال الكيان الزائل بمناوراته ومستوطنيه

وزارة الزراعة تعترف بقرار كف اليد..

يجب الاحتكام للقوانين وليس تجاوزها ..5

خطر يجثم فوق رؤوس الناس..

أبراج الهاتف الخليوي تهدد الصحة ..7

٢٥٪ البطالة الإجبارية في سورية



٨,٥٪ نسبة البطالة الرسمية التي أعلنها النائب الاقتصادي منذ أيام، ويكررها أغلب المسؤولين الحكوميين، لكن هذه النسبة المنخفضة نسبياً - إذا ما كانت صحيحة أساساً - لم ترق لبعض المدافعين عن السياسات الحكومية الذين باتوا ملوكاً أكثر من الملك ذاته، هؤلاء المشككين بهذا الرقم على اعتباره مبالغاً فيه، لا متلائماً - حسب تبريرهم - قطاعاً اقتصادياً كبيراً غير منظم (اقتصاد الظل)، يصل إلى ٤٠٪ من حجم الاقتصاد الوطني، على الرغم من دخوله في حسابات الحكومية والهيئات الرسمية عند تحديد نسبة وحجم العاملين والعاطلين عن العمل في السوق السورية، ولا تقل نسبته عند إعداد دراسة كهذه عن ٤٠.٣٠٪ في كثير من الأحيان.

لكن أرقام المكتب المركزي للإحصاء المعلنة مؤخراً أتت لتقطع الشك باليقين، ولتبرهن دون أن تدري عن حجم البطالة الكبيرة التي يعاني منها السوريون، وبشكل أخص فئة الشباب التي تصل نسبة عطلاتها إلى ٨٩٪ حسب بعض الدراسات في العام ٢٠٠٥، وبالعودة إلى المكتب المركزي للإحصاء، فإن أرقامه أكدت أن أعداد العاملين (الذكور، الإناث/ داخل، وخارج المنزل) وصل إلى ٤,٩ ملايين شخص، أما أعداد طالبي العمل فتصل إلى ١٦٨٥٢٧٧ طالب عمل في منتصف عام ٢٠٠٩، وهذا يوصلنا بدوره إلى أن العدد الإجمالي للقادرين على العمل اليوم في سورية يبلغ نحو ٦,٦ مليون، وبالتالي فإن نسبة العاطلين عن العمل تصل اليوم إلى ٢٥٪ قياساً بأعداد السوريين القادرين على العمل دون أن يجدوا سبيلهم إلى فرصة العمل هذه، علماً أننا أسقطنا من حساباتنا ما أشار إليه المكتب المركزي للإحصاء، وهو وجود أكثر من ٣٠٠ ألف لم يسبق لهم العمل نهائياً.

■ ■

الشرق العظيم..

انتحارية الدفاع و«حمائية» الهجوم ..9

وجنتا النائب.. صريحتان!!

قاسيون



كثيراً ما تصطبغ وجنتا النائب الاقتصادي باللون الأحمر حين يعلن رقماً جديداً، لدرجة أن الحاضرين يشعرون بالضيق من أجله، ظناً منهم أن الارتباك علا وجهه نتيجة غيبته بإنجازاته «الرقمية» الخارقة، وعندما أعلن مؤخراً أن الناتج الإجمالي المحلي للاقتصاد الوطني بلغ ٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩، دهش الكثيرون من روعة أدائه، خاصة أن حجم الناتج في ٢٠٠٨ كان ٤٩,٨ مليار دولار، ومن فرط الدهشة لم تنتبه الجماهير إلى أن حساب الناتج المحلي الإجمالي الذي أعلنه

النائب كان بالأسعار الجارية، بينما المطلوب (والمطبوط) هو إعلان حجم الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وهو ما لم يصرح به النائب حتى اللحظة!.

دفعنا الفضول إلى التساؤل عن أصل البلاء، فنصحنا أحد المختصين بالجوء إلى المكتب المركزي للإحصاء للاطلاع على أرقامه الرسمية، وإذ بالمجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٩ تقول في صفحتها ٤٤٩: إن الناتج المحلي الإجمالي كان عام ٢٠٠٨ وبالأسعار الثابتة ٢٩,١١ مليار دولار (قياساً بعام ٢٠٠٠)، وبما أن أرقام المكتب المركزي للإحصاء «لا تكذب» فهي تؤكد أيضاً أن حجم الناتج بالأسعار الثابتة عام ٢٠٠٥ كان ٢٥ مليار دولار، وعليه فإن الناتج بالأسعار الثابتة نما بحدود ٢,٣٪ سنوياً، وبالتأكيد فإنه لن ينمو أكثر من ذلك في سنة واحدة، إلا أن النائب ورغم كل هذه «الشفافية الإحصائية» ما يزال يطالعنا بأرقام ومعدلات نمو تثير الدهشة، وصولاً إلى الإعلان عن أن الناتج سيصل عام ٢٠١٥ إلى ١٠٠ مليار دولار، ولكن المجموعة الإحصائية أوضحت أن الانطلاق في عرض العضلات هذا بدأ من حجم الناتج بالأسعار الثابتة، وصولاً إلى الإعلان عن أن حجم الناتج تضاعف (ولكن بالأسعار الجارية)، فأية بطولة هذه، أم أن المخطط هو السير وفق النهج الليبرالي (سيئ الصيت) نفسه وزيادة معدلات التضخم أضعافاً مضاعفة حتى ٢٠١٥ حيث يعلن وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠٠ مليار دولار (بالأسعار الجارية طبعاً دون التطرق للأسعار الثابتة)!٩.

بكل حال، وجنتا النائب صريحتان، وإذا ما علتهما الحمرة ذات مساء على أحد المنابر فلا تظنن أن النائب «يبترسم»، إنه ببساطة «يبالغ»!.

■ ■

بهراتة

قانون العمل الجديد
بعيون الحكومة

■ عادل ياسين

مازال قانون العمل رقم ١٧/ يحتل الصدارة في نشاط الحكومة باعتباره أحد المشجعات الأساسية التي ستدفع المستثمرين للهولة بأموالهم واستثماراتهم إلى سورية... لم لا؟ وهذا القانون قد أعطاهم كل الضمانات القانونية التي ستكفل شد الخناق على العمال، وجعلهم دائماً تحت السيطرة، وهذه بحد ذاتها ميزة قد لا تتوفر في أية بقعة أخرى على وجه البسيطة إلا في الأماكن التي تشبهنا، والتي يصبح فيها العامل بين عشية وضحاها على قارعة الطريق، ملتحقاً من جديد بجيش العاطلين عن العمل الباحثين عن قوت يومهم، وهذا البحث المتجدد أحد المزاي التي أعطاهم القانون الجديد للعمال في حال تسريحهم تسريحاً تعسفياً، كما ذكر راكان إبراهيم معاون وزيرة العمل في اللقاء الذي عقده مؤخراً بحضور جمع من الصحفيين والحقوقيين لشرح «مزاي» قانون العمل الجديد، ومدى أهمية هذا القانون في هذه المرحلة باعتباره قانوناً عصرياً يستجيب لمطالبات التطوير والتحديث الليبرالي التي تقوم به الحكومة، للنهوض بالاقتصاد الوطني الذي أصبح متخلفاً عن أداء مهامه وعن مجاراة العصر.

المراد من هذا التسويق الحكومي للقانون الجديد إيصال رسالة واضحة إلى أكثر من طرف، تؤكد فيها على انحيازها الكامل والواضح والصريح إلى جانب ممثلي الرأسمال المحليين والأجانب، وتثبيت ذلك قانونياً، وذلك انسجماً مع التوجهات الحكومية في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية التي تتطلب من الحكومة القيام بالإجراءات القانونية الكفيلة بحماية المستثمرين من «نهب العمال لهم»، وطمأنتهم على أموالهم المغسولة بدماء الملايين من العمال والفقراء، ليعاد استثمارها ثانية في البلدان اللاهثة وراء الاستثمارات الأجنبية، بعد أن عجزت عن تحقيق استثماراتها الوطنية، بسبب النهب والفساد المستشري في الاقتصاد والمجتمع. واستكمالاً لما طرح في هذا اللقاء، كان لابد من المقارنة بين القانون القديم والجديد من حيث تخلف القديم وعدم قدرته على حماية حقوق العمال، ومن أجل تأكيد ذلك تمت الإشارة إلى المرسوم ٤٩/ الخاص بقضايا التسريح، وعدم قدرة هذا المرسوم على حماية العمال من التسريح التعسفي، كما أشار راكان إبراهيم، لأن المرسوم لا يعطي الحق للعامل المراد تسريحه بالعمل أو البحث عن عمل طالما لم يصدر قرار نهائي من اللجنة المختصة بالتسريح، بل كان العامل يتقاضى ٨٠٪ من أجره إلى أن يصدر القرار إما بعودته على عمله أو تسريحه، وهذه يعتبرها نقیصة بالمرسوم، وجاء عوضاً عنها بالقانون الجديد أن العامل المنذر بالتسريح يحق له البحث عن عمل آخر، وذلك بالخروج من معمله أو مكان عمله لمدة ساعتين يومياً. واعتبر ذلك ميزة عظيمة حققها القانون الجديد للعمال. ألا تستحق هذه الميزة الشكر والعرفان والامتنان من قبل العمال لكل من صاغ وأقر وبحث قانون العمل الجديد؟

وأخيراً جاء من تسويق للقانون الجديد أن القانون القديم لم يجز إنشاء مكاتب خاصة لتشغيل العمال، بينما الجديد قد أجاز ذلك، والكُل يعلم أن ما يجري داخل هذه المكاتب من استغلال فظيع للبد الطالبة للعمل، وخاصة لخدم المنازل الذين لم يأت القانون على ذكر حقوقهم، بل أكد على إمكانية تشغيل سوريين وسوريات كخدم في المنازل، وهذه فضيلة من فضائل حكومتنا العتيقة، تقدمها لجيش العاطلين عن العمل بأن سمحت لهم بالعمل كخدم في المنازل!!

أيها السادة المسوقون لقوانين الاستغلال ستتحطم جهودكم المبذولة عند أول معركة يخوضها العمال ضد مواد هذا القانون دفاعاً عن حقوقهم التي سيعرفون جيداً كيف يحافظون عليها ويصونونها بعيداً عن قوانينكم.

■ ■

وزارة الشؤون تناقش قانون العمل

نقاشات بالغة الأهمية... بعد فوات الأوان!!



◀ علي نمر

بحضور أكثر من ٢٧٠/ شخصية إعلامية وحقوقية ونقابية، وتحت رعاية «جمعية الموارد البشرية في سورية» دعت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ديبالا الحاج عارف لمؤتمر صحفي لمناقشة قانون العمل بعد إصداره وإقراره، والمضحك أن هذه الجلسة التي جاءت دعوتها باسم الوزيرة شخصياً اعتذرت الوزيرة عن حضورها لارتباطها بموعد آخر، ومن المضحك أيضاً أن هذا المؤتمر كان المفترض به أن يعقد عندما كان مشروع القانون يدرس ويقر في مجلس الشعب، لا بعد أن أقر بكل ما يحويه من مواد لاقت اعتراضاً كبيراً من العمال والحقوقيين. لهذا فإن كل النقاشات التي دارت في المؤتمر على أهميتها كانت دون فائدة.

سورية، وأن هناك الكثير من المبررات لتعديله، وتم الحفاظ على الحقوق المكتسبة، وأعطى مزاي جديدة للعمال، وركز على الاتفاقيات والمنطقات الجديدة في اتفاقيات العمل الدولية وعلى المبادئ العامة للأمم المتحدة، وأن خصوصية إقرار القانون في هذا الوقت أنه جاء مترافقاً مع تلك التطورات التي ستفضي إلى دخولنا إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتساءل معاون الوزيرة: ولكن هل قانون العمل الجديد سيشجع على الاستثمار بشكل كامل؟ ليجيب نفسه: طبعاً لا، ولكنه سيلعب دوراً مهماً في استقدام الاستثمارات!!

ورد على كل المشككين بمساوئ هذا القانون بالقول: «إن القانون ليس من شريعة الغاب كما قيل أو خيل للبعض، بل أقر لتقييد صاحب العمل بأمور قانونية كثيرة تجبر صاحب العمل على دفع ما يترتب عليه للعمال».

ثم تطرق إبراهيم إلى المقارنة بين القانونين القديم والقانون الجديد الذي نسف القانون القديم أو بالأحرى أعدهم لدرجة لا نعلم كيف كانت سورية وطبقتهما العاملة تنفذ بنود قانون كهذا لمدة خمسين عاماً أو أكثر، وحسب رأي إبراهيم أن من حق كل العمال السوريين الذين قضوا نصف عمرهم تحت رحمة ذاك القانون الجائر أن يرفعوا من الآن وصاعداً دعاوى قضائية على القانون وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، على العمر والحقوق للذين أهدرا طيلة الفترة السابقة، سواء ما يتعلق بالتسريح التعسفي أو رفضه أو توطيد المرجعيات أو تشغيل قانون الأحداث، عقوبة السجن والغرامات المستحقة على ذلك، طريقة عمل مفتشي العمل، وجود المكاتب الخاصة، اتفاقيات العمل الدولية التي صوتت عليها سورية، عمال الخدمة المنزلية، جميع قرارات رئاسة مجلس الوزراء التي صدرت بهذا الخصوص، مكافآت

النسيج السوري يتقدم... فهل يشفع هذا للعمال؟!!



بعد حالة الكمون التي سادت السوق السورية، وعمليات تصدير الغزول في السنوات الأخيرة إلى الخارج، فجأة ودون سابق إنذار تلقت سورية عروضاً كثيرة لتصدير غزولها إلى العالم، والأهم أن الصين قدمت عرضاً للسوريين لاستخدام وتصدير الغزول والأقمشة السورية إلى بكين بغض النظر عن السعر، بعد أن أغرقت الأسواق العالمية ببضائعها، ونحن من هذه الدول التي قدم صناعيها شكاوى بالجملة لوزارة الصناعة إثر تدفق المنتجات الصينية؟

وللوقوف على حقيقة الطلب الصيني توجهت قاسيون بسؤال إلى عمر الحلو رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج حول سبب هذا الطلب على الغزول والقطن السوري، هل ذلك بسبب جودته ورخص سعره، أم لأسباب أخرى. فأجاب: «إن موسم القطن في الصين في العام الماضي كان من أسوأ السنوات على الصين في هذه الزراعة، الأمر الذي أدى إلى نقص كبير في الغزول بالسوق العالمية، بلغ ما يقارب ٢ مليون طن، والأهم من هذا أن قرار الهند وباكستان بوقف تصدير الغزول والاعتماد على صناعاتها محلياً لعب دوراً مهماً في ارتفاع أسعار الغزول وزيادة الطلب على هذه المادة الأولية».

وأضاف الحلو: «إن أهم نقطة يجب الاستفادة منها في الوقت الحالي هو أن هذه الفرصة الذهبية لا يمكن تعويضها، وحتى إن اعتبرناها طفرة

هذا الطلب الكبير على القطن السوري، وتحوله إلى قيمة مضافة، وتحافظ على الأيدي العاملة فيه والتي تعتبر الأهم في العالم في هذه الصناعة؟ أم سنشهد تسريح العمال والمهرة، ومن ثم الخسارة والإيقاف؟

يذكر أن سورية تنتج نحو ٦٠٠ ألف طن قطن محبوب، ينتج عنه نحو ٢٠٠ ألف طن قطن محلول، ونحو ١٢٥ ألف طن للتصدير، ومخازين تقدر بـ ٤٠ ألف طن في العام الفائت وحده، وقد بلغت قيمة المبيعات الخارجية بمعدل تنفيذ الخطة ١٥٤٪،. و يبلغ عدد العمال الفعليين في هذا القطاع ٢٦٥٣٢ عاملاً.

تصديرية فعلى وزارة الصناعة والقائمين على هذه الصناعة عدم تقويت الفرصة مهما كانت قصيرة، بعيداً عن النوايا التي قد تظهر لاحقاً من الجانبين الهندي والباكستاني» وعن المركز الذي تحتله سورية في هذه الصناعة أكد الحلو أن «سورية نالت العام الماضي المرتبة الثانية عالمياً من حيث إنتاج القطن ووحدة المساحة، والثالثة آسيوياً في إنتاج القطن العضوي بعد الصين نفسها والجارّة تركيا، وكانت دائماً تحت أنظار الدول المصنعة لأن القطن السوري يمتاز عن كل الأقطان في العالم من جهة اللون والميزات الفيزيائية وحجم التيلة» والسؤال هل ستستفيد وزارة الصناعة من

تحديد المعايير والأداء في خبر كان!!

ربط عدد من المسؤولين قضية ما أقره المرسوم الجمهوري رقم ٢/ بتوزيع نسبة ١٠٪ من الأرباح على العمال في المؤسسات والشركات، باستخدام بعض المعايير في تقويم الأداء، وإذا افترضنا أن بعض المؤشرات تؤكد على ذلك من خلال مدى تحقيق الإدارة للأهداف المرسومة للشركة، ومدى ملائمة وكفاءة السياسات والخطط والبرامج التي وضعتها الوزارة المعنية لتنفيذها على المؤسسات التابعة لها، ومن ثم التأكد وبشكل دوري من تحقيق النتائج المستهدفة من تلك الخطط بأقل الأعباء والخسائر، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وخاصة البشرية فيها، وتطبيق مفهوم الرقابة على الذات، ومن ثم على الشركة ضمان تحقيق نتائج أفضل.

ألا يحق لنا أن نتساءل: ماذا حصل؟ وأين ذهبت النسبة التي تم تحديدها بـ ١٠٪؟ لقد تم صرف نسبة ٣٪ من السعر فرق الهدر لعمال شركة الكابلات خلافاً للقانون.

علماً أن رئيس مجلس الوزراء أصدر القرار رقم ٦٢٥٤/ بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٥ والذي ينص في المادة الثالثة منه على: «يقوم مجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية في كل من المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة العامة التنافسية حسب الحال باعتماد معايير ومعدلات أداء سنوية لكافة نشاطاتها وأرسالها إلى وزارة المالية ومديرية شؤون المؤسسات لاعتمادها أساساً في توزيع الأرباح السنوية».

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه بقوة: لماذا لم تحدد رئاسة مجلس الوزراء شروطاً مسبقة وعامة تطبيق على الجهات كافة؟ وألا يعني هذا استخدام بعض الإدارات المزاجية والمحسوبة في تحديد المعايير؟ علماً أن شركة الكابلات مثلاً كإحدى شركات القطاع العام قدمت أكثر من مقترح وطرحت بنوداً هامة لاتخاذها في تحديد معايير الأداء وتقويمها، إلا أن وزارة المالية رفضتها جميعاً جملة وتفصيلاً، فهل من معايير يمكن تحديدها؟ أم أن القرار سيبقى مرهوناً بمزاجية الإدارات؟

■ ■

أبيض.. أسود... ملون!!

والغريب في الأمر أن هذين المعملين تم التعامل معهما كما لو أنهما معملان في القطاع الخاص ولا علاقة للحكومة بهما. فمثلاً معمل اسمنت دمر الذي كان يصنع السيراميك والأدوات الصحية لم يهتم به أحد عندما أعلن إفلاسه، لا وزارة الصناعة ولا الجهات المعنية الأخرى. علماً أن الحكومة أعلنت في الآونة الأخيرة عن القيام بمشروع من المحتمل أن يقدم مادة الغاز بأرخص الأسعار لهذه المعامل، وخاصة مصانع السيراميك في كل من منطقتي عدرا ودير علي، وبكلفة تقدر بـ ٤٢/ مليون دولار.

لكن السؤال هو: على قدر تفكير بعض المسؤولين بمصالح القطاع العام، هل فكروا يوماً بمصير عمال المصنعين اللذين تم إغلاقهما، والذي يقدر عددهم بـ ١٢٠٠/ عاملاً؟ وماذا ستفعل الحكومة ووزارة الصناعة بالأعداد الهائلة من العمال الذين يعملون بهذه الصناعة ويقدر عددهم بعشرة آلاف عامل ما بين الدائم والمؤقت والعرضي؟ وهل يعقل أن تقف الوزارة موقف المتفرج من إغلاق العمال الوطنية والتابعة للقطاع العام؟ في الوقت الذي تعمل فيه بعض الجهات الأخرى للحفاظ على الصناعة نفسها في القطاع الخاص. عجبني من مسؤولين في الحكومة يعملون بازدواجية وبمكيالين، ولكن ضد مصلحة الوطن!!!

صارت الكثير من القرارات الحكومية تصدر على أساس قاعدة «الكيل بمكيالين» أو الازدواجية في المعايير، وخاصة تلك التي تتعلق بمعامل في القطاع العام، حيث باتت تعامل مثل معامل تابعة للقطاع الخاص، وما دفعنا إلى كتابة الموضوع أنه عندما أعلن عن إغلاق مصنعي «ألماسة» و«الوطنية» المتخصصين بصناعة السيراميك لم يحرك أحد ساكناً، وكان القرار لا يعني أحداً في هذه الوزارة أو تلك. ومهما كانت الأسباب التي أدت للإفلاس، مثل عدم توفر الدعم المتمثل بشكل أساسي بتوفير مادة «الغاز» الرخيص الثمن، بالإضافة إلى فتح باب الاستيراد على مصراعيه أما دول تعتبر رائدة في هذه الصناعة مثل مصر، فإنه كان بالإمكان تلافي ما حدث.

حريق السقيلية يلتهم حقول القمح والأشجار المثمرة

آليات الإطفاء القليلة ليست لديها القدرة على تغطية المساحات الكبيرة من الأراضي الزراعية في موسم الحصاد، إضافة إلى سوء توزيعها، وبالتالي فإننا سنشاهد تكرار مثل هذه الحرائق حيثما يوجد إهمال وتسبب في مراقبة وإدارة مصادر النيران ومسبباتها من مكبات القمامة المنتشرة بين الحقول الزراعية.
الفلاحون المتضررون يلقون المسؤولية على عاتق بلدية السقيلية لتقصيرها في الاستجابة لشكواهم من أن النيران المشتعلة في المكب ستمتد إلى حقولهم وتلتهمها .. هذا ما تكرر على لسان الفلاحين، ومنهم مخول فرح أبو عايد، الذي أخبرنا أنه حضر إلى مقر البلدية قبل اندلاع الحريق بيومين، وتكرر حضوره أكثر من خمس مرات يطلب من الجهات المعنية العمل على إخماد النيران في جبل النفايات الذي يصل ارتفاعه إلى نحو ٢٠ متراً، ولكنهم لم يحركوا ساكناً رغم شكواه المتكررة.. فيما يقول المسؤولون في البلدية أنهم حضروا على الفور إلى موقع المكب وعملوا على إخماد الحريق، ويلقون مسؤولية الحادث على جهة مجهولة(٤) ..

ونشير هنا إلى أن الوحدة الإرشادية في السقيلية عملت على إحصاء الأضرار وتقدير إنتاج الدونم الواحد من محصول القمح بـ٣٥ – ٣٧٥ رغم الأضرار التي لحقت بالمحصول جراء إصابته بمرض الصدأ الفطري هذا العام!! فيا للعجب!.

■ **يامن طوبير**



لولا وجود أراض خالية من المزروعات بعد جني محصول الحمص منها، ومع ذلك حضرت آليات الإطفاء التابعة لهيئة تطوير الغاب متأخرة، ويعود ذلك إلى عدم تخصيص مركز الهيئة بإطفائية تعمل على إخماد الحرائق في مثل هذه الحالة، ولأن

الحريق الذي التهم ٧٠ دنماً من الأراضي المزروعة بالقمح وعشرات الأشجار المثمرة من الزيتون والجوز القريبة من موقع مكب القمامة في جنوب مدينة السقيلية، لم يكن ليتم السيطرة عليه وإخماده من قبل عمال الإطفاء التابعين لبلدية السقيلية

الحلقة المليون من مسلسل الفساد في بلدية البوكمال



عندما كتبنا في عدد سابق من جريدتنا قاسيون عن تبذير آلاف الليرات على يد رئيس بلدية البوكمال من جراء إغلاقه لعدد من المحلات العائدة ملكيتها للبلدية، وإيقاف استثمارها، واكتفائه باستثمار أرضصفتها فقط، وقيامه بتطويق هذه المحلات بطوق من الأكشاك ليسد مداخلها، وعدم وضع القسم الصيفي من مقهى البلدية في الاستثمار مع القسم الشتوي بحجة تحويله إلى سوق لبيع الخضار، ليتحول هذا القسم إلى مكان تتجمع به الأوساخ والقاذورات وإلى بركة من المياه الأسنة تزكم بروائحها الأنوف وتقبيض الصدور، وكل هذا في وسط المدينة ومركزها وعلى عينك يا تاجر. عندها قلنا إن هذا التصرف ما هو إلا باب مشرع من أبواب الفساد العلني، لتأتي الأيام وتؤكد صحة ما قلناه، لقد سبق لنا ولغيرنا بأن طالبنا رئيس البلدية بإعادة هذا القسم الصيفي إلى وضعه السابق كمقهى بعد أن عجز عن إقناع أو إجبار باعة الخضار والفاوكة بالدخول إلى هذا المكان بدلاً عن الساحة العامة، علماً أن مقهى البلدية المذكور يقع في الساحة العامة نفسها، لكن رفض رئيس البلدية وإصراره على الرفض لما طالبنا به جعلنا نشم رائحة الفساد، وفعلاً فقد تكشفت الأمور وبشكل واضح لا لبس فيه، حيث استلم رئيس البلدية رشوة موصوفة من مستثمر القسم الشتوي لمقهى البلدية، هذه الرشوة التي أصبحت حديث الشارع البوكمالي وباعتراف المستثمر نفسه أمام جميع الجهات الأمنية في البوكمال، والتحقيق جار على قدم وساق، تبلغ قيمتها خمسة وعشرين ألف ليرة أخذها رئيس البلدية مقابل إعطاء المستثمر إذناً باستخدام خمسة أمتار كمكان للمدخين بعد صدور المرسوم /٦٢/ القاضي بمنع التدخين في الأماكن العامة.

كل هذا ليس غريباً علينا في ظل غياب المحاسبة، لكن الغريب في الأمر أن الطبول سرعان ما دقت ونفخت المزامير، ناسين ومتناسين تلك الملايين التي سرقت من البلدية سابقاً، وعبر العديد من الطرق والأساليب، حيث بيعت المقاسم والأراضي ووصل الأمر إلى بيع شوارع وأماكن مخصصة كحدائق عامة، والطرق التي نفذت بها المشاريع بعيداً كل البعد عن نصوص العقود وشروطها، وإلى بيع بيوت الشهداء، وكان قد فتح التحقيق بذلك، وتم التأكد وبالملموس. لكن بقدرة فاعل طي الملف وركن على إحدى الرفوف وكان شيئاً لم يكن. ففي ظل غياب المحاسبة ماذا علينا أن نتوقع سوى هكذا نتيجة؟ والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: لماذا طوي الملف السابق ولمصلحة من؟ ثم لماذا الجهات الوصائية في محافظة دير الزور تعمل بمبدأ الخيار والفقوس فتسلط القانون على رقاب ناس وتبعده عن أناس آخرين. وهذا لا يعني دفاعاً عن أي فاسد مهما بلغ حجم فساد، فمحاسبة الفاسدين السابقين والحاليين سيكون درساً وعبرة لللاحقين، فمن يسكت عن الخطأ فهو الخطأ بذاته، ومن يسكت عن الفساد ما هو إلا مشارك به وأكثر فساداً، فغياب المحاسبة سيبيي الباب مفتوحاً لمزيد من الفساد ويكون جسر عبور وركيزة داخلية لعدونا وطابوراً من طوابيره، واشد خطراً على الوطن والمواطن من العدو نفسه.

البوكمال ـ المكتب الإعلامي

برسم السيد وزير الإدارة المحلية

فرضت وزارتكم، منذ سنوات، على أصحاب مكاتب المحامين وغيرها من المكاتب ضريبة، أطلق عليها «ضريبة خدمات». والجميع يسأل عن ماهية الخدمات التي تقدمها وزارتكم لأصحاب المكاتب لقاء هذه الضريبة (المحامون لا يطهون طعامهم في مكاتبهم، فلا يقشرون البطاطا، ولا يفرمون البقدونس حتى يكون هناك مخلفات).. فلماذا تعتمد وزارتكم إلى فرمنا. إن الضريبة تفرض بقانون، وهذه الضريبة تطبق في إطار اجتماعي، ولابد من مراعاة هذا الإطار. فما الذي يجعل هذه الضريبة تتصاعد باطراد؟ فإذا كان مبلغ ضريبة الخدمات عام ٢٠٠٣ /٢٥٤٣/ ل.س، فإنها أصبحت في عام ٢٠٠٦ /٣٨٤٨/ ل.س، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت /٤٣٤٠/ ل.س، وفي شهر نيسان عام ٢٠١٠ أصبحت /٧٠٠٤/ ل.س.. (تبرز صوراً عن الإيصالات).. فهل زادت الخدمات التي تقدمها وزارتكم لأصحاب المكاتب حتى يزداد مبلغ الضريبة على هذا النحو العجيب؟

نلتمس من السيد الوزير إعادة النظر بمبلغ الضريبة بما يتفق مع العدل والمنطق.

■ **الدكتور الحامي محمد نهاد الدروبي**

شؤوننا المحلية.. وانحراف البوصلة



عن قيمهم الأخلاقية، والانحراط في دوامة الفساد لتأمين متطلبات الحياة التي تزداد اتساعاً، وتزداد الأجور تقلصاً باتساعها .

لا تقتصر هذه المثالية والسطحية في معالجة «شؤوننا المحلية» على الأمور المتعلقة بالمؤسسات وفسادها ومشاريع الإصلاح فيها، ولكنه يشمل أغلب المعالجات المطروحة لقضايا الاقتصاد والتعليم والتشريع وسواها . أما التحليل الجدي، وتصويب البوصلة إلى وجهتها الصحيحة، فيبقى استثناء من القاعدة، وتبقى أغلب شؤوننا المحلية مواد إخبارية، يقرؤها بعض المواطنين من باب العلم بالشيء، أما الأعم الغالب فهو أنهم لا يقرؤونها أصلاً، ليس لأن الشأن المحلي لا يعينهم، بل لأنهم فاقدون للثقة بإمكانية إيجاد حلول مجدية لمشكلاتهم المستعصية ضمن هذه الأجواء والمناخات السائدة.

■

قادرة على القيام بمهماتها بالصورة المطلوبة وفق هذه

النظرة القاصرة في الفهم والتحليل.

أما السياسات الفاشلة والقوانين القاصرة، ومستوى الأجور المتدني الذي لا يكفي لسد الرمق، فكلها تبقى خارج دائرة الاتهام، ويبقى أساطين الفساد الكبير، بعيدين عن التناول والمحاسبة. وينتهي كل هذا التجاهل لجذور المشكلة وأسبابها، إلى تحميل تراجع القيم الأخلاقية في المجتمع المسؤولية عن هذا المستوى غير المسبوق من الفساد . وهذا ينطوي على أسلوب مثالي بعيد عن الواقع في تحليل المشكلات، ويعني حرفاً للبوصلة عن وجهتها الصحيحة، ويفضي إلى تبرير فشل المشاريع الحكومية، ورفع العبء عن كاهل القائمين على إدارة مقدرات البلاد والقائه كاملاً على عاتق الفئة المسجوقة، التي كانت ولا تزال الضحية الأولى للفشل الحكومي. وأول الأثمان التي دفعتها هذه الفئة، هو اضطراب عدد لا بأس به من أفرادها للتخلي

◀ نجوان عيسى

تعج صفحات «الشؤون المحلية» في الصحافة الوطنية الرسمية وغير الرسمية، والعشرات من المواقع الالكترونية، بعشرات المقالات والمطالعات التي تسلط الضوء على العديد من المشكلات التي لا حصر لها، والتي تجتاح المجتمع السوري والمؤسسات الرسمية في البلاد، إلا أن الغالب فيها يقتصر على تقديم الشأن المحلي بوصفه مادة إخبارية، مع بعض التحليل البسيط، أو التركيز على نتائج المشكلات، دون تقديم تحليل عميق لها، ودون تسليط الضوء على دلالاتها وأسبابها الفعلية.

والحقيقة إن هذا الأسلوب في عرض شؤوننا المحلية ليس قاصراً على الصحافة الورقية والالكترونية فحسب، بل إنه يمتد ليشمل تصريحات ومدخلات المسؤولين وبعض أصحاب القرار، بل ويمتد ليشمل طروحات الأكاديميين والمثقفين أنفسهم، ويمكن القول إن هذه السطحية أصبحت سمة عامة لدى أغلب العاملين والمهتمين بالشأن العام في البلاد .

ويمكن ملاحظة هذا الأسلوب بوضوح في معالجة وطرح المسائل المتصلة بأداء المؤسسات، ومستوى الهدر والفساد والتقصير فيها . فيبدو الفاسدون الصغار، والموظفون المتهربون من أداء واجباتهم الوظيفية، كما لو أنهم السبب الرئيسي في انتشار الفساد وتراجع مستوى أداء الإدارات، حتى إن هناك من لم يجد حرجاً في تبرير الاتجاه نحو الخصخصة بممارسات هؤلاء التي جعلت أغلب مؤسسات القطاع العام خاسرة، وغير

يكون هناك فوج جديد من الدجاج لأن عمر تربية الفوج لا يزيد عن ٤٥ يوماً في أقصى حدوده.

دخلنا الدير فلم نستطع الوقوف أكثر من خمس دقائق في باحته الخارجية من شدة الرائحة الواخزة وكثرة الذباب والبعوض أيضاً. وكثير من السياح قطعوا زيارتهم وغادروا. أحد السائحين العرب قال: «دير مار بولس من أهم المناطق السياحية في سورية والوطن العربي، لما له من أهمية دينية وتاريخية لذلك يجب إيجاد حل لتلك الروائح التي تنفر الزوار».

الحارس المقيم في الدير قال: «نحن نعاني كثيراً من الروائح والحشرات، جراء وجود المدجنة بقرب الدير وكثير من السياح يخافون الإصابة بالأمراض التنفسية أو الحساسية نتيجة الروائح والحشرات».

أكد الأب «متى» تراجع السياح إلى الدير بسبب وجود تلك المدجنة فقال: «كان يأتينا أكثر من خمسة عشر وفداً في الشهر

خلفاً لكل القوانين التي تمنع وجود مزارع لتربية الحيوان في المناطق السياحية، أقيمت مزرعة لتربية الدواجن بمحاذاة دير القديس بولس في تل كوكب بمنطقة داريا، هذه المزرعة بنيت بقطاع مشترك تحت اسم الشركة الليبية السورية، ولكن تستثمرها الآن شركة إبدال الشام، وتصدر عنها روائح واخزة تكاد تجعل من الدير مكاناً مهجوراً بعد أن كان من أهم المناطق السياحية لما له من أهمية كبيرة، وكان يستقطب الوفود من مختلف أصقاع الأرض.

المزرعة لا تبعد عن الدير أكثر من ٥٠ متراً، وبسبب الشكاوى الكثيرة صدر قرار من محافظ ريف دمشق برقم ١٣٢١/١٠/١٢ أ.ج بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩ يقضي بإيقاف العمل بالمدجنة بعد انتهاء الفوج الحاضر من الدجاج البياض، وعدم السماح للمستثمر بإعادة فتحها مرة أخرى وإحالتها إلى القضاء عملاً بأحكام القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢، لكن المدجنة ما زالت مفتوحة وقد

دير القديس بولس السياحي في «كوكب».. حوافز سياحية بامتياز!!

ضمن سياق الحلول غير المقبولة اقترح المدير المالي لشركة إبدال الشام أن تنفذ الشركة مجففاً للزرق (فضلات الدجاج) للتقليل من الرائحة، ورش المبيدات للتخلص من الحشرات، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن المجفف المزعوم لن ينهي الروائح بشكل كلي، واقترح رش المبيدات في معلم سياحي أمر غير حضاري. رئيس بلدية عرطوز قال: «تابعنا المشكلة منذ بدايتها، وكان هناك الكثير من الكتب لإغلاق المدجنة، لكن في النهاية جأنا كتاب من وزارة البيئة رقم ٤٦١١/١٠/٢٠١٠ وبتاريخ ١٤/٤/٢٠١٠ يتضمن أن مديرية البيئة في داريا سوف تقوم بمراقبة الشروط البيئية في المدجنة».

لماذا التأجيل والتسويق؟ ومراعاة لمصلحة من؟ يجب إغلاق المدجنة ونقلها إلى مكان مدروس يطابق الشروط البيئية، وبعيداً عن المناطق السياحية وأماكن السكن.

■ **قطنا ـ جوني الياس**

وسطياً وبعد افتتاح المدجنة قل عددهم خمسين بالمائة فالوفود التي تأتي حالياً لا تكمل برنامج الزيارة لشدة الرائحة وكثرة الحشرات».

هناك مراسلات حول الموضوع بين مدير البيئة في محافظة ريف دمشق ومحافظ ريف دمشق ورئيس بلدية عرطوز ووزيرة الدولة لشؤون البيئة الدكتورة كوكب داية، فالقرار رقم ١٣٢١/١٠/٢٠١٠ مؤجه إلى رئيس بلدية عرطوز من محافظ ريف دمشق يطالبه بإغلاق المدجنة بعد انتهاء الفوج وتحويل شركة إبدال الشام إلى القضاء، وجاء هذا القرار إثر كتاب من وزيرة الدولة لشؤون البيئة إلى محافظ ريف دمشق يحمل الرقم ١٠١٠/٤/٢٠١٠ ت/ث بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١٠، يطلب من المحافظ إغلاقها بسبب مخالفتها لشروط البيئة المذكورة في الكتاب عملاً بأحكام قانون حماية البيئة رقم ٥ لعام ٢٠٠٢.

ولكن المدجنة ما زالت تعمل وتصدر تلك الروائح، لماذا؟!

حيرة وزارة التعليم العالي

بين الجامعات الحكومية والخاصة

يبدو أن المسؤولين في وزارة التعليم العالي لا يملكون ما يفعلونه إلا أن يتسلوا بمصير الطلاب الذين هم على طريق تخرجهم، وخاصة طلاب السنة الخامسة لكليات الهندسة المعمارية وطب الأسنان.

القصة تبدأ بقرار عودة فحص الكوليكيوم (فحص الدراسات العليا)، وهو الفحص الذي يقيّم الطلاب من أجل قبولهم في الدراسات العليا في كليات الطب البشري وطب الأسنان. ثم يأتي القرار المفاجئ ألا وهو إحداث فحص الكفاءة للطلاب المتوقع تخرجهم.وقد صدر القرار بتاريخ ٢٨/٣ على أن يتم الفحص في يوم ٢٤/٤ لطلاب العمارة والأسنان في سورية، لتعود الوزارة بعد أسبوع واحد وتلغي القرار السابق، ثم لا يمضي أسبوع على إلغائه حتى تقرره الوزارة من جديد، بفارق واحد وهو تغير موعد الفحص إلى يوم ١٠/٧.والطريف في القرار أنه قد صدر بناء على رغبة الجامعات الخاصة –لمقارنة طلابها بطلاب

الجامعات الحكومية– إلا أن المفارقة في الأمر أن القرار لم يلزم طلاب الجامعات الخاصة بفحص الكفاءة!!!.

والآن، وقبل شهرين من تخرج الطلاب، تعود الوزارة لتطلق الشائعات حول فحص الكوليكيوم بتغيير نسبة المعدل والفحص!!!؟.

والسؤال: ماذا تريد الوزارة؟ وماذا يريد مسؤولوها مما يجري وقبل أيام قليلة من تخرج الطلاب؟ وهل أصبح طلاب الجامعات الخاصة بسبب أموالهم أهم من طلاب الجامعات الحكومية؟ وهل نحن قريبون من ذلك اليوم الذي يرسم فيه مليونيرية القطاع الخاص سياسة القطاع العام والحكومة؟!

القضية برسم الوزارة..

■ **مراسل قاسيون في جامعة حلب**
حسن جوب

تعليم أم تعجيز؟

◀ **محمد هاني الحمصي**

ها هو العام الدراسي في جامعة دمشق يقترب من النهاية، وفي مثل هذه الفترة من كل عام نجد الطلاب السوريين عموماً، متوجسين متوترين، يدرسون قدر استطاعتهم استعداداً لتقديم الامتحانات والقلق يستبد بهم..

ولعل هذا القلق يكون أكبر وأعظم لدى طلاب التعليم المفتوح، خصوصاً في قسم الإعلام ذي «السمة العطرة»..

فطلاب هذا القسم يبتهلون لله متأملين بحل مشكلتهم في مادتي التخطيط والعلاقات العامة في السنة الثالثة والرابعة، والتي أصبحت ترافقهم بالصحو وبالحلم، حتى أنك لا تكاد تسأل طالباً في كلية الإعلام عن سبب كآبته، إلا ويقول إنه قد رسب في إحدى هاتين المادتين مرة على الأقل.. وقد يخطر بأذهان البعض في بداية الأمر أن هذا يحدث بسبب تقصير الطلاب وكسلهم، وعدم قيامهم بدراسة المادة كما يجب، ولكن وبعد أن يرى المهتم الأسئلة ونوعها وأساليبها التعجيزي سيحسب أنه يقرأ أسئلة لقرر آخر، لا علاقة له بهذه المادة.. وكأن الهدف الأساسي للمدرس المسؤول عن هذه المادة هو أن يرى الطلاب وهم يتسألون: أهذه

◀ **نصر خرفان**

بلغت ديون المصرف الصناعي في حمص من القروض الوهمية والقروض بدون ضمانات مع بداية عام ٢٠٠٧ مليار ونصف المليار ليرة سورية، تم منحها خلال عدة سنوات، وكبدت المصرف خسائر لا تقل عن عشرين مليون ليرة سورية شهرياً. وطيلة هذه الفترة كانت الإدارة تتباكى على هذه المديونية وتنتهرب من معالجتها باختلاق التبريرات والمبررات، وكانت الجهات المعنية على علم بهذا الواقع فلم تحرك ساكناً.

المدير العام لا يستطيع إزعاج أصدقائه من المقترضين فطئش طيلة عدة سنوات على هذه القروض وحصر نشاطه واهتمامه باتخاذ إجراءات بحق العاملين وليس المتعاملين، فأبعد مدير الفرع وكان العلة فيه فقط؟ ولما لم يتغير شيء أبعد مديرة الفرع التالية وأيضاً لم يتغير شيء، فكانت المشكلة هي إيجاد مدير يفهم اللعبة ويديرها «صح» بالفهم معه.

تحقق هذا في بداية عام ٢٠٠٧ حيث وجد مديراً مناسباً للفرع جاء به من المصرف التجاري بحمص حيث كان يعمل مراقباً داخلياً، ولديه مكتب عقاري خاص في حي «زهر الكر» وخبرة لأكثر من عشرين عاماً بأعمال النصب والسمسة والدلالة والعمولات والزبائن وغيرها!

وبدأ المدير الجديد (م د) حملته ونشاطه ليس بالتعاملين بل بالعاملين كما فعل قبله المدير العام؟ فكان يصدر قراراً بإبعاد رئيس دائرة وتنصيب آخر بدلاً عنه، وبعد يومين يعيد من أبعد ويعاقب آخر. وكثرت القرارات والعقوبات، ومن يفتح أضيابير العاملين على تلك الفترة يجد ذلك موثقاً فتم إظهار المشكلة بالتعاملين وديون المصرف على حالها.

لتحصيل الديون تمت الاستعانة بالعاملة (س م) التي انتقلت إلى المصرف الصناعي بحمص كرئيسة دائرة قانونية، وبدأت بنبيش الأضيابير ضمن الدوام الرسمي وتحمل معها إلى بيتها أكداساً منها لتقوم بدراستها ووضع إجراءات معالجتها، والإدارة كانت تشجعها وتعدّها بالمكافآت السخية. وخلال فترة قياسية درست وعالجت حوالي ٤٤٩ ملفاً واضبارة، ووضعت إشارات الحجز والرهن على ممتلكات المتعاملين الممتنعين عن الدفع لقروض بلغت حوالي مليار وثلاثمائة مليون ليرة سورية، وارتفعت تحصيلات المصرف من مليون أو مليوني ليرة شهرياً إلى أكثر من عشرين مليون ليرة شهرياً . وكانت معظم المصاريف وأجراءات التنفيذ على حسابها الخاص نظراً للحاجة إلى السرعة في

شؤون محلية

«مسؤول مر من هنا».. رد وتعقيب

ورد إلى صحيفة قاسيون الرد التالي من مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة دير الزور المهندس منير محمد الإبراهيم، نشره كاملاً مع التعقيب عليه.

«الرفاق في هيئة تحرير صحيفة قاسيون:

جواباً للمادة الواردة في صحيفتكم بالعدد رقم /٤٥١/ الصادر يوم السبت الواقع في ١/٥/٢٠١٠ تحت عنوان: «مسؤول مر من هنا».

نبين لكم ما يلي:

– بالنسبة لما يتعلق بخزانات المياه الجافة نتيجة قلة المياه التي لا تأتي إلا في آخر الليل، وخاصة في حي البوسويد نتيجة صغر اتساع خطوط الشبكة العامة التي لا تتجاوز إنشين ونصف بسبب سوء التخطيط والتنفيد ولحظ التوسعات المستقبلية.

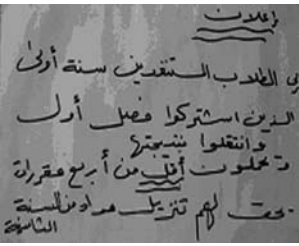
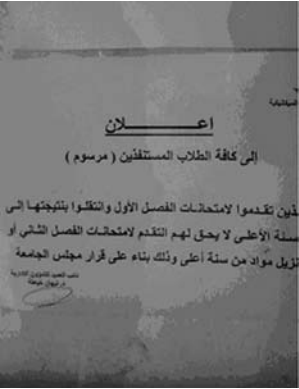
– إن عدم وصول المياه إلى الخزانات ناتج عن سوء استخدام المياه من قبل المواطنين القاطنين بتلك المنطقة، وذلك نتيجة للتعديات الكثيرة على الخطوط الرئيسية المغذية للخزانات، وقيام هؤلاء المواطنين بسقاية المزروعات منها . علماً بأن المؤسسة تقوم بقمع هذه التعديات باستمرار وتنظيم ضبوط بذلك. كما أنه سوف يتم خلال هذا العام إعادة توسيع الخطوط الرئيسية في حال توفر الإمكانية».

تعقيب..وشكر

نشكر المهندس منير محمد الإبراهيم مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة دير الزور على رده وتوضيحه، رغم أن الجانب الوارد في المقال المتعلق بمؤسسته صغير نسبياً، ونتمنى لو أن كل المسؤولين ممن طالهم المقال بشكل مباشر حدوا حدوه..

أما بعد .. فإن ما ورد في التوضيح يفسر جانباً من المشكلة، ويحمل معظم جوانبها الأخرى للمواطنين، وهذا ما لا يجوز اعتباره حقيقة مطلقة، كما يترك للمستقبل حل أساسها، وهو توسيع الشبكة التي ما كان الناس لـيعتدوا» عليها لولا حاجتهم الماسة للماء، سواء للشرب أو للسقاية.. وللحديث صلة..

■ ■



حتى الموسم الدراسي الفائت، كان الطالب الجامعي المستنفذ لسنوات الرسوب والذي استفاد من دورة استثنائية لسيادة الرئيس وانتقل إلى الصف الأعلى، يعامل معاملة الطالب الراسب في صفه، أي يحق له تنزيل مادتين كحد أقصى من الصف الأعلى، لكن في هذا العام، صدر قرار عن مجلس جامعة حلب يلغي هذا الحق للطلاب المستنفدين، ويبقيه للطلاب الراسبين. وبناء عليه، فحتى المواد التي رسب فيها المستنفذ لا يحق له إجراء الامتحان بها في الدورة الثانية..

فهل تفضل وزارة التعليم العالي وتخبرنا ما هي الغاية من هذا القرار؟ وما هو الضرر الذي يلحق بالتعليم إذا عومل المستنفدون معاملة الراسبين؟ وهل الأفضل لإدارة الجامعة أن يتابع الطلاب الدراسة وتقديم الامتحان أم التسكع في الشوارع والهلو دون جدوى؟؟

■ **مستنفذ**

من قبل المحامي فما ذنب رئيسة الدائرة كي يحملها المسؤولية ويفرمها بالنفقات؟ مع أن تعليمات المصرف رقم/٢١٤/ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٧ تنص حرفياً: «كل الإجراءات بدءاً من تسجيل الدعوى وحتى البيع بالمزاد العلني هي مسؤولية المحامي، وإن المحامي مسؤول حصرياً أمام المدير عن أي شطب أو تقصير أو غيره حسب العقد المبرم معه.

أما البند ٥/ فيقول: «إن قيام العاملة (س.م) بنقل نفقة قضائية /١٢٠/ ل س من المتعامل (إ.م) إلى المتعامل (ن.م) وبعد اعتراض المتعامل تم نقل النفقة لصاحب العلاقة، ما هو إلا لقيض حصتها»

لماذا التفتيش النزبه حريص على الاهتمام بنفقة /١٢٠/ ل س ويفترض أن فيها حصة؟ ويسكت في الوقت نفسه عن المليار ونصف مليار قروض وهمية دون أن يتعرض لها ولو بحرف واحد أو يحدد مسؤولية من ارتكب هذه الجريمة بحق المصرف؟ أما بالنسبة لباقي البنود فكلها عن النفقات وأجور التصوير» وأن أجرة تصوير الورقة الواحدة ثلاث ليرات» وبنى كل الموضوع على هذه الفاجعة الاقتصادية وطالب باستردادها .

البند الوحيد الذي لم يتحدث عن النفقات هو البند الرابع الذي يقول: «لو أن رئيسة الدائرة (س م) أرسلت كتاباً إلى مديرية النقل لترقين إشارات الحجز على سيارات المتعامل (ب.ن) ولو أنها أرسلت كتاباً إلى مديرية السجل العقاري لرفع إشارة منع التصرف على عقارات المتعامل (أ.ن) فإن ذلك يعني أنها على علاقة مادية مع المتعاملين علماً أنه لا يوجد أي كتاب مما ذكر أعلاه، فلماذا هذا الافتراض مع أنه لم يرد في أي بند من البنود التوضيح لأي تهمة مثبته أو مسؤولية محددة ومخالفة مستندة لنص قانوني.

التقرير حي يرزق ويمكن نشره حرفياً ليكون شاهداً على نفسه وفاضحاً لمن ارتكبوا حماقة وجريمة الإساءة لسمعة وكرامة بعض العاملين في المصرف الصناعي بحمص وتستروا على مئات الملايين المنهوبة؟ مقابل شراء ذمهم وموت ضمائريهم. هكذا استطاع التقرير الرقابي «الحموي الصنع» أن يطمر أكبر فضحية فساد وتلاعب ورشاوى لقروض وهمية بمليارات الليرات في المصرف الصناعي بحمص ولم يكتف بطمرها والسكوت عنها بل اعترض على دفع ثلاث ليرات دفعت أجور تصوير لأضيابير المقترضين الملاحقين قضائياً والذين كانوا ممتعين عن الدفع لسنوات وسنوات وطالب باستردادها عربون وفاء منه للمقترضين وللإدارة؟ ولا حق من دفعها قضائياً بجرم الضرر بالمال العام.

■ ■



خسائر بمئات الملايين بل تناولت المطالعات النفقات القضائية التي دفعت لقاء معالجة هذه القروض.

لماذا لم يحقق التفتيش بسرقة وإخفاء الوثائق من الأضيابير بدلاً من الوقوع في مطب التفتيق والتسويق؟

جاء في تقرير التفتيش: «إن عدم قيام العاملة (س.م) بوضع أضيابير المتعاملين الملاحقين قضائياً بالتنفيذ عملاً بتوجيهات الإدارة بموجب كتابنا المؤرخ في ٢٠٠٧/١٢/٦ لا يعفيها من المسؤولية، وإن ما بررته أن المدير لم يوعز لها لا يمكن قبوله، فهي رئيسة دائرة وعليها تقع المسؤولية، ولا حاجة لتحويل الكتاب لها مرة ثانية».

إن الذي يقوم بوضع أضيابير الملاحقة بالتنفيذ هو المحامي عملاً بتعليمات المصرف، وكانت رئيسة الدائرة قد نظمت كتاباً مؤرخاً في ٢٠٠٧/١٢/٦ وقدمته للمدير تبين فيه أنه بسبب تقصير المحامي تم شطب ملفات تنفيذية، ولكن السيد المدير حفظ الكتاب في درجه. ولم يتطرق التفتيش إلى مسؤولية المدير عن حفظ الكتاب لديه ولا لمسؤولية المحامي عن شطب الملفات. ثم ألا يعني من الناحية القانونية بما أنها رفعت كتاباً للمدير قد أخلت مسؤوليتها؟

ثم جاء في البند ٧/ الذي هو ملحق وجزء من البند ٦/ ولكن التفتيش فضّل إبرازه في بند مستقل: «تم شطب ملفات تنفيذية بسبب عدم تجديدها من قبل المحامي؟ وأن المسؤولية تقع على عاتق المحامي ورئيسة الدائرة وبغرمهما بنفقات التجديد ..» هنا يعترف التقرير أن عدم تجديد الملفات هو بسبب عدم متابعتها



الطلاب يناشدون الجهات المسؤولة في وزارة التعليم العالي بالتدخل لإيقاف هذه المهزلة كلياً، والسعي لمراقبة عمل المدرسين، ومحاسبتهم عندما يسيئون، وليس الاكتفاء بمراقبة الطلاب ومحاسبتهم على كل صغيرة وكبيرة، رغم أنهم الطرف الأضعف في المعادلة التعليمية..

أما آن الأوان لرمي هذه السلوكيات خلفنا، خصوصاً أننا أصبحنا تعليمياً في ذيل القائمة العالمية!.

■ ■

وزارة الزراعة تعترف بقرار كفيد فلاحى المالكية!



تشكر هيئة تحرير قاسيون وزارة الزراعة على ردها المختصر الذي طال انتظاره، وتوضح ما يلي:

١ - يتضح من الرد الوارد أعلاه، ولأول مرة بعد لبس طويل وأسئلة لا أجوبة رسمية لها، أن وزارة الزراعة ارتكزت في قرارها بشطب أسماء فلاحى المالكية من استثمار أراضيهم على القانون ٤١ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بالمناطق الحدودية، وتحديدأ على المادة ١/ منه التى تنص على أنه «لا يجوز إنشاء أو نقل أو تعديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري على كل عقار كائناً في منطقة حدودية أو إشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار أو بأية طريقة كانت، لمدة تزيد على ثلاث سنوات لاسم أو منفعة شخص طبيعي أو اعتباري، إلا بترخيص مسبق سواءً كان العقار مبنياً أو غير مبني واقعاً داخل المخططات التنظيمية أم خارجها».. ولكن دون أن توضح أسباب لجوئها لهذا القانون.. فما هي مبررات استخدام أقسى مواد هذا القانون الذي تم إصداره لدواعي تتعلق بأمن البلاد ووصون حدودها، ضد فلاحى المالكية؟ هل يوجد بين فلاحى المالكية من أساء للأمن الوطنى؟ وإذا وجد شخص أو جهة من هذا النوع، فهل يصح أن تपाल العقوبة الجميع ويوضع الصالح والطالح في المقام ذاته؟ ثم ألا يمكن أن يستغل البعض هذه السابقة فيتجراً على السعي لتجريد كل فلاحى المناطق الحدودية، بكل المحافظات من أراضيهم ضارباً كل غايات الإصلاح الزراعي بعرض الحائط؟

٢- ثمة قوانين لا يمكن تجاهلها أثناء القيام ببعض الإجراءات، أعطت للفلاحين حقوقاً يجب عدم الاستهانة بها، وعلى رأسها قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١/ لعام ١٩٥٨ وتعديلاته، والقانون ١٦٩/ لعام ١٩٥٩، والمرسوم التشريعي

وصل إلى قاسيون الرد التالي من مدير المكتب الصحفي في وزارة الزراعة..

«السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم.. تحية وبعد؛ إشارة لما نشر في جريدتكم بعددها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٥ تحت عنوان: «فلاحو المالكية متمسكون بحقوقهم بأراضيهم».. نحيطكم علماً؛

بأن الشاكين كانوا يستثمرون مساحات من أراضي أملاك الدولة بموجب عقد إيجار ومحاضر أجر بالمثل، وقد تم شطب أسمائهم منها بسبب عدم حصولهم على الترخيص الحدودي المنصوص عليه بالقانون رقم ٤١/ لعام ٢٠٠٤».

لن نتطلي على أحد، فالذين شطبّت أسمائهم حسب القرار يدخلون ضمن كل التسميات والتوصيفات: (انتفاع، أجور المثل، عقود، أراضي مرخصة، وغير مرخصة، مواطنين سوريين، «أجنب» الإحصاء الاستثنائي...)، وهناك فرق كبير بين الرخصة القانونية والرخصة الزراعية قانونياً، وهناك أسماء واردة في الجداول بإمكاننا الحصول على وثائق تثبت بأن أصحابها رخصوا أراضيهم قانونياً.. ومثال ذلك فلاحو قرية قلعة الحصن الذين سلموا التراخيص بشكل نظامي ورسمي إلى دائرة الزراعة بالمالكية وكذلك بعض فلاحى قرية طبقة.

٧- ثم، ومن ناحية إجرائية، لنفترض أن الفلاحين لم يرخصوا هذه الأراضي، فهل هذه حجة كافية لشطبهم؟ ولماذا لم يتم ذلك بالطرق القانونية أي بإصدار الفلاحين أولاً عن طريق دائرة الزراعة في المالكية أو الحسكة، أو عن طريق الجمعيات الفلاحية التي ترخص هذه الأراضي سنوياً منذ عقود، أو بالنهاية حسب أصول التبليغ والإنذار، أو مخالفتهم لحين القيام بإجراءات الترخيص، أو يتم ذلك بالإعلان في الجريدة الرسمية ولفترة محددة كما يتم ذلك في كل الوزارات... ووقتها من حق الوزارة والجهة التي أصدرت القرار أن تقول «لقد أعذر من أنذر» فهل بإمكان الوزارة أو الجهة المصدرة للقرار أن تجيبنا على هذه الأسئلة والاستفسارات؟!

أخيراً أصبح من الضروري أن تكشف الوزارة بعد هذا الرد الذي يعد أول وثيقة رسمية تعترف بالقرار، عن مشروعها القادم والمتنظر والمخطط له بعد الاستيلاء على هذه الأراضي؟ وكيف ستستثمرها لاحقاً؟ ومن هم المستفيدون الجدد؟ ■■

يجب الاحتكام للقوانين.. وليس تجاوزها

والمادة ١٠٢٠ تنص على: (لصاحب حق المقاطعة أن يجوز بأي وقت ملكية العقار مقابل بدل معادل لقيمة ثلاثين قسطاً سنوياً). ويقصد بالمقاطعة هنا البذل السنوي المقطوع، وباعتبار أن الفلاحين يحوزون أراضيهم منذ سبعينيات القرن الماضي، وهم متأثرون على دفع ما يترتب عليهم من أقساط سنوية لقاء عقد الإيجار فإنهم بذلك استوفوا الشرط المذكور بالمادة ١٠٢٠ أنفة الذكر، بل وزادوا عليه ١٠ سنوات إضافية..أي دفعوا ٤٠ قسطاً سنوياً وليس ٣٠ كما تنص المادة، لذلك يصبح حقهم مشروعاً ومضموناً حتى يتملكوا أراضيهم دون منة من أحد. بل إن المادة ١٠٢٢ أعطت صاحب حق المقاطعة حقوقا إضافية أخرى حيث تنص على: (١- إن صاحب حق المقاطعة هو مالك لكل الأبنية المشيدة ولكل الأغراس المغروسة في العقار الموقوف فيستعملها ويستغلها ويتصرف بها بملء الحرية، تصرف المالك. ٢. وله بنوع خاص أن يتفرغ عنها ببذل أو بدون بدل، وأن يرهنها أو يجري تأمينا عليها، وأن يقفها أو يفرض عليها أي حق عيني آخر أو ارتفاق ضمن حدود حقه).

٣- يجب التنويه أنه في حال تم تنفيذ القرار ٢٧٠٧/ ص تاريخ ٢٠١٠/٣/١٧، فإن عشرات الألوف من الفلاحين وذويهم وأبنائهم وأسرهـم الذين سيحرمون من مصدر رزقهم الوحيد، سيصبحون عاطلين عن العمل، فهل هذا ما تريده الحكومة التي تدعي سعيها لمحاربة البطالة؟، ثم ماذا ستفعل الحكومة بهذه الأراضي؟ هل ستقوم باستثمارها بنفسها، وهذا غير ممكن لأنها ألغت منذ فترة للمالين فيها، أم إنها ستملكها أو تؤجرها لآخرين ليقيموا فيها مشاريعهم؟لوهمية؟

إن من عمل بالأرض مدة أربعين عاما أحق من غيره في تملكها، وهنا ندعو للتنبه ممن يسعون لضرب استقرار البلاد عبر الإساءة لفلاحى الوطن من خلال محاولة العودة عن الإصلاح الزراعي تهويداًلإلغائه. ■■



كما إن المادة ٩١٩ تنص على حق الحائز للأراضي الأميرية غير الخاضعة لإدارة أملاك الدولة بتسجيل تصرفه فيها حتى دون سند خلال مدة عشر سنوات من تاريخ الحياة: (يكتسب حق تسجيل التصرف بالأراضي الأميرية غير الخاضعة لإدارة أملاك الدولة بمرور عشر سنوات من تاريخ الحياة بسند أو بغير سند بشرط أن يكون الحائز قائماً بزراعة الأرض).

٢- لقد كان حريا بالجهات المسؤولة أن تلغي عقود الإيجار مع الفلاحين المنتفعين وتحويلها إلى عقود ملكية، خصوصاً وأن المدة التي استفاد منها الفلاحون من عقود الإيجار هي ٤٠ عاماً، وقد قاموا خلال هذه المدة الطويلة باستصلاح الأراضي وتحسينها والبناء عليها وحفر الآبار فيها، لذلك فإن المادة ١٠١٧ لحظت في متنها هذه الأمور فنصت على: (١. الإجارة الطويلة عقد يكتسب به صاحبه مقابل بدل معين حق إحداث ما شاء من الأبنية وغرس ما شاء من الأغراس في عقار موقوف. ٢. ويمكنه أيضا أن يكتسب ملكية هذه الأبنية والأغراس ضمن الشروط المعينة في المادة ١٠٢٠).

به كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة).

هذه المادة توضح نفسها بنفسها ولا تحتاج إلى تفسير، فبمجرد انقضاء ١٥ سنة على الحياة يعطى صاحبها الحق في التملك..

أما المادة ٩١٨ من القانون المدني فتخفّض مدة الحياة إلى خمس سنوات إذا اقترنت بحسن النية واستندت إلى سبب صحيح حيث تقول: (إذا وقعت الحياة على العقارات أو الحقوق العينية المبينة في المادة السابقة وكانت مقترنة بحسن النية ومستتدة في الوقت ذاته إلى سبب صحيح فإن مدة التقادم المكسب تكون خمس سنوات).

واقتران الحياة بحسن النية يعني توافقها مع القوانين الجارية، وهي كذلك في قضية فلاحى المالكية لأنها تمت بعقد صحيح بين هؤلاء الفلاحين وبين الدولة، استنادا إلى قانون الإصلاح الزراعي. أما السبب الصحيح فهو العقد المبرم بين الدولة وبين المستفيدين، وهم هنا الفلاحون، استنادا إلى قانون الإصلاح الزراعي الذي تم بموجبه التأجير.

إدانة خبير أعمال التجميل في «جدوعة» بسرقة الأراضي!!

– عدم مراعاة المرافق العامة وأقنية الري والطرق العامة والمواقع الأثرية، حيث قامت لجنة التجميل بتوزيعها على المواطنين كملكيات خاصة خلافاً للقانون.

– قيام الخبير بجمع أموال من الأهالي بطرق غير مشروعة بحجة التجميل، علماً أن التجميل مجاني وعلى نفقة الدولة، وتمسك مديرية المصالح العقارية به رغم أن أهالي القرية سحبوا الثقة منه.

الغريب في الأمر أن أعمال التجميل في هذه القرية بدأت منذ ١٧/ عاماً ولم تنته حتى الآن، وهو مسلسل لا تعرف نهايته، وقد اجتمع أهالي القرية قبل شهر مع الخبير والقاضي العقاري لإعلان الانتهاء من التجميل، لكن سرعان ما جرت اشتباكات عنيفة أدت إلى سقوط جرحى وتوقيف بعض المواطنين، كما حدث شبيه ذلك في عدة قرى في محافظة حماة منها «عقارب وبركان ومعرسخور وغيرها..» للأسباب نفسها.

نزارةعائلة

سبق أن أثارّت «قاسيون» المخالفات المرتكبة في أعمال التجميل وإزالة الشيوخ في قرية «جدوعة» بمحافظة حماة والتي تمثلت في عدة نقاط أساسية:

– الإفراط في التجزئة وتشيتت الأراضي خلافاً لاتفاقيات القسمة بالتراضي.

– انفراد القاضي والخبير فقط بتحديد أعمال التجميل، وإلغاء اللجنة الأهلية إلغاء تاماً حيث خصص الخبير لنفسه ولأقاربه مواقع هامة في القرية على حساب ملكية باقي أهالي القرية وتوزيع باقي الملكيات على أهالي القرية بطريقة مزاجية.

– عدم الالتزام بتنفيذ بنود المرسوم التشريعي رقم ٥/ لعام ١٩٨٢ المتضمن حماية الأشجار والمناطق المروية وأشجار الحزام الأخضر.

لماذا؟

لماذا ما تزال أغلب المنتجات الزراعية من خضار وفاكهة تحلق أسعارها في الأعالي بعيداً عن استطاعة الناس في استهلاكها، على الرغم من أنها الآن في أوج موسمها، وعلى الرغم من أن العرض كبير في الأسواق المحلية، دون أن ننسى أن الفلاحين باعوها لتجار الجملة بتراب المصري» كما يقال شعبياً؟

هل ستبقى الأموال تتدفق إلى جيوب السماسرة والتجار على حساب المنتج والمستهلك في آن معاً؟

ثم أين دور الدولة الرقابي الذي يفترض به مراقبة الأسعار في الأسواق ومحاربة الاحتكار والمضاربة؟ وأين جمعية حماية المستهلك من كل ما يجري؟ هل تكفي بالتفرض بينما الناس عاجزون عن شراء «المونة» في عز مواسمها؟!

مطببات

الاستثمارجنوباً

◀ عبد الرزاق دياب

ربما تتغير فكرتي عن الجنوب بمحض الاستثمار القادم، ربما سيقع تشاؤمي صريع تضاؤل القاثمين على جعل الجنوب جنة استثمار، وربما تتجح الحكومة هذه المرة في تحويل الخمود الاقتصادي في جنوبنا إلى حراك في كل جهاتنا .

الجنوب الأسود من بقايا البراكين الخاملة منذ قرون، الجنوب المظلوم من صلف الغزاة، وإهمال الأهل، الجنوب الذي يفيض خيراً ووحدة، وبشراً من لحم ودم حقيقيين، وطبية تصل إلى حد السداجة.

في سنوات (المحل-) أي الجفاف- التي حاصرت دمشق، وفي أيام امتناع المطر عن قاسيون، وحينما توارى بردى من خجله عند الربوة، قال جدي وقتها: كانوا هنا.. أهل الشام وريفها، هنا في الجولان والقينطرة يضمنون القمح، هنا يخيم الشامي، يزرع الأرض المسودة من الخير، يسقيها من خزان النهر الذي لم ينقطع في (بانياس)، ويحصد بأمواله وآيدي السطاء في الجنوب غلة الشام من الحنطة الجولانية.

هنا في الجنوب، تاريخ ما زال يداعب بقاياہ هواء لم تلوثه الزحمة، ولم تخنق ألقه رائحة الصرف الصحي، ربما هلك بعضها بريح الإهمال، ربما نظر إليها أولياء السياحة على أنها خرائب، أو كخانات لنوم الجان والعفاريت، أو مساكن صالحة لأغنام ضالة وذئاب جائعة من هبة تلج، لكنها الأوابد التي تشهد وحدها على أن للجنوب أيام عز أكبر وأهم من أيام الظلم، وأن الجنوب هنا.. عناد وعناء، بشر وشمس، وقمر واضح البياض والتفاصيل.

ستتقاسم مدن الجنوب الثلاث سلة المشاريع، السويداء والقينطرة ودرعا مدن بكر كالقرى، مدن عذراوات، أخوات توائم يشبهن البراة، ويخفن من يد من المؤكد أنها ستتجرأ عليها، إحساس العذراء بأول أيامها مع يد غير يديها، ارتعاشها من كف تتصوره خشناً ولا يهاب، فرفقاً أيها القادمون بالهواء النظيف، والماء المخلوط بعشب نضر، والأرض التي لم ينتصب على ظهرها دبابة، معمل رخام يقدف الطمي القاتل، معمل دواء يرمي إبره وفضلات دوائه، معمل اسمنت ينفث سمه على البيوت وفي الرئات.

سيمر الذاهيون على الجنوب، سيفكرون كما هم، كما نعرفهم، باستثمار اليد والجسد، والأرض وما عليها، اللواتي يعملن في الأرض، الفلاح الذي يمد خراطيم ماء التقيط، البيت البلاستيكي، الدوالي التي تحمل براعم العنب والثلمل، البقر الهائم على مراع لا تحد، الروث العارم كتل صغير متآفف، الوادي الذي يحتضن الأعوج بأسماكة.. ستساور الذاهب المشاريع، ربما فندق بنجوم يتفق على عددها، كازينو مفتوح على السماء، معمل تعبئة ماء نظيف فلا كلفة في الماء، قروض زراعية تصير شراكات مع البشر والأرض، بيوت بلاستيكية فالفلاح سيدها، مباقر، مسامك، حظائر.

الجنوب البكر أيها السادة الذاهيون لنك إزار مالكم، بستان واسع للريح والعمل، جربنا في عام ٢٠٠٨ فرصة الاستثمار شرقاً، عندها تحدث الوزراء المعنيون عن الآمال والأفاق والطموحات، عن المشاريع التي ستنفذ بنظام الـ bot، عن التسهيلات التي سيقدمونها، عن المدن الصناعية، عن الزراعة كون الشرق يحتاج إلى الاستثمار في المحاصيل بكل أنواعها وتربية المواشي وإقامة المحميات والاهتمام بمصادر الطاقة والمياه والطرق، وهذا بدوره سيحقق التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وفي السياحة لدينا المواقع الأثرية والدينية والملاحية والصحراوية والبيئية، ويمكن أيضاً الاستثمار حتى بمقومات المجتمع المحلي من حيث العادات والتقاليد وحسن الضيافة، حتى حسن الضيافة يمكن أن يستثمر.. والشرق والجنوب هنا لا يختلفان.

ما قيل عن استثمار الشرق يشبه ما سيقال عن الجنوب، النتائج ربما هذه المرة قد تختلف؟

عبد الرزاق دياب

ملاحظة: يبلغ عدد الفرص والمشروعات الاستثمارية التي ستطرح خلال المؤتمر نحو ٥٦، موزعة إلى: ٣٥ في السويداء، و١٤ في القينطرة، و٧ في درعا.. وتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية.

■ ■

الخطر المتدثر بثوب الحضارة يجثم فوق رؤوس الناس..

أبراج ومحطات تقوية الهاتف الخليوي وأثارها الصحية الخطيرة



سرطانات الثدي هي الأكثر شيوعاً يضاف إليها سرطانات البروستات والبنكرياس والأمعاء والرئة والأورام الجلدية، والأخطر من ذلك سرطان الدم (اللوكيميا)، والأطفال أكثر تأثراً

فمنذ عقد من الزمان دخلت خدمة الاتصال بالهاتف المحمول (الخليوي) إلى البلاد، وسارع أصحاب الامتيازات للتفرد بجنى الأرباح الخيالية، حيث وصل سعر الخط في بداية إطلاق خدمة الهاتف الجوال إلى ١٢٠٠٠٠ ل.س، ثم بعد فترة بدأ بالانخفاض مع اتساع شريحة المستفيدين من هذه الخدمة، حتى وصلت تكلفة الخط إلى حدود متدنية، وإن بقيت أجدى من كل مناطق الجوار، ولكن زاد عدد المشتركين بالخدمة عن عشرة ملايين مواطن.

ومع هذا التوسع أخذت أبراج تقوية الإرسال لشبكات الاتصال تغطي أسطح الكثير من المنازل والمباني السكنية والمدارس بجميع مستوياتها، وحتى المديریات والمؤسسات الحكومية، حيث استفاد أصحاب الامتيازات من مجانية استعمال الأماكن العامة خدمة لأرباحهم ومصالحهم، أما في الأحياء السكنية والمنازل والمباني السكنية فقد كانوا مضطرين لتقديم الإغراءات المادية لأصحاب العقارات مستغلين الحاجات المادية والضرورية للمواطنين واقتناهم إلى البجوحة المادية، بعد أن وصل السواد الأعظم من شعبنا إلى مستويات خطيرة من الفاقة والعوز، بسبب السياسات الحكومية التي أفقرت المواطنين وجوعتهم وأقلت كواهلهم بالفلتّان الجنوني لأسعار المواد المعيشية والتموينية، وقد استغل مشغلو خدمة الخليوي هذه الحالة فقدمو الكثير من الإغراءات المادية، وقبّلها بعض المواطنين ووضعوا أبراج ومحطات تقوية الإشارة على أسطح منازلهم، رغم الخطر الشديد الذي تسببه إشعاعاتها الكهرومغناطيسية على صحة المواطنين القريبين منها، ولكن المواطنين قبلوها على مضض تحت شعار: «عيشني اليوم وموتني بكرة».

تسهيلات بلا حدود

مع بداية دخول خدمة الهاتف الجوال إلى سورية واحتكار امتيازات التشغيل من القطاع الخاص، تم تقديم تسهيلات كبيرة للشركات المشغلة

كثرت الشكاوى الواردة إلى وزارة الإدارة المحلية حول تركيب أبراج التقوية بالقرب من المدارس والمشاي في الحدائق العامة والمطالبة بضرورة نقل هذه الأبراج بعيداً عن أماكن تجمع الأطفال والمرضى ولكن لم يكثر أحد

إن الطاقة الإشعاعية

الصادرة عن محطات

تقوية الإرسال والتي

يمتصها الجسم لها

طبيعة تراكمية مع مرور

الوقت واستمرار التعرض

للموجات الإشعاعية

وهذا يشكل تهديداً

مستقبلياً خطيراً

لهذه الخدمة من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الاتصالات وغيرها من الجهات المعنية، وكثرت الشكاوى الواردة إلى وزارة الإدارة المحلية حول تركيب أبراج التقوية بالقرب من المدارس والمشاي في الحدائق العامة، مطالبة بضرورة نقل هذه الأبراج بعيداً عن أماكن تجمع الأطفال والمرضى، والتقييد بإقامتها ضمن الشروط الواردة في كتاب هيئة الطاقة الذرية رقم ٢٣٢٩/٢٠٠٥/د.ق.و.أ. تاريخ ١٧/١/٢٠٠٥، وكتاب مركز الدراسات والبحوث العلمية رقم ٦٣٣٢/٢٢/٢٠٠٥/٣/٢٠٠٥ للذين أوضحا بشكل قاطع مخاطر وجود هذه المحطات بالقرب من التجمعات السكانية. فقد دلت الأبحاث التي أجريت على نتائج التعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية إلى حدوث الكثير من حالات الإجهاض واضطرابات القلب، واضطرابات النوم والتعب المزمن، والتسبب بمرض سرطان الدم الأبيض (اللوكيميا) بنسب كبيرة، وكذلك سرطان الغدد الليمفاوية وسرطان المخ، كما تبين أن هناك علاقة سببية بين التعرض للموجات الصادرة عن أبراج ومحطات تقوية الإرسال التلفزيوني والإذاعي (وهي موجات ميكروويف) وارتفاع معدلات حدوث سرطانات مختلفة بين السكان القاطنين في محيط هذه الأبراج.

أضرار صحية واجتماعية على أرض الواقع

إن الحقيقة تفرض نفسها في نهاية المطاف، والواقع الفعلي الملموس يعبر أصدق تعبير عما تحمله هذه المحطات من مخاطر وأضرار صحية وخسائر بشرية دفعت حياتها ثمناً لجشع البعض واستهتار البعض الآخر. ففي مبنى سكني واحد ساحة شمدين بحي ركن الدين أقيم عليه برج تقوية إشارة للهاتف المحمول، واجهنا ١٣ حالة من أمراض السرطان المختلفة، وكان لـ«قاسيون» لقاءات محزنة، مع مواطنين كانوا ضحايا لهذه المحطات والأبراج، وشرحوا لنا مأساتهم وخسارتهم على الشكل التالي:

. في الطابق الأول التقينا شقيقة المتوفى عبد الكريم الشرقاوي التي قالت بحسرة: «أخي توفى منذ سنة ونصف بسرطان الرئة، وهناك أكثر من عشر حالات في بنائنا هذا وحده، ونحن الآن نعاني من حالة رعب دائمة خوفاً من المرض. وقد عرضنا المنزل للبيع، وأعجب الشاري به ولكن حين رأى برج التقوية رفض الاقتراب من المبنى مرة أخرى».

. في القيو فني، والد يارا الصياح روى لنا حكاية صراع مرير مع سرطان في العقد الليمفاوية، تحول إلى لوكيميا (سرطان الدم الأبيض)، ورغم الألم والمعاناة ظلت حتى آخر لحظات حياتها مبعث صبر وطاقر أحلام يشبع الأمل بين من شاركوها المرض، ولكن يد المنون كانت أقسى من كل الأحلام والآمال.

وكذلك واجهتنا في المبنى نفسه الحالات التالية:

. في القيو توفيت سلمى الرفاعي بسرطان المخ. كما توفى علي عكاش بسرطان الرئة الذي انتهى بجلطة دماغية. وما زال هشام قضماني يعاني من جلطة دماغية.

. في القيو فني، أم نوال النجار أصيبت بجلطة دماغية وقلبية ما زالت تعاني منها حتى الآن.

. في الطابق الأول توفى عبد الكريم الشرقاوي بسرطان الرئة.

. في الطابق الثاني أصيب الشاب محمد الطحان

بسرطان البروستات ومن الغريب إصابته بهذا المرض بسن مبكرة، ٢٢ سنة. كما يعاني أبو فؤاد المعقدة من سرطان البروستات، والدكتور يوسف اليوسف يعاني من الإصابة نفسها، ثلاث إصابات في الطابق نفسه.

. في الطابق الثالث أصيبت أم فوزا الرحلة بسرطان الثدي، فأخذها زوجها أبو فوز بعد أن أقسمت أنها لن تقرب من بيتها وهرب بها مذعوراً من الخطر في ليلة لا ينيرها قمر، لأن جارتها في الشقة المقابلة فاديا خباز توفيت بسرطان الثدي أيضاً، بعد أن توفى زوجها عرفان خباز بجلطة دماغية وقلبية.

. في الطابق الرابع توفيت أم نضال بسرطان الثدي الذي سرعان ما انتقل إلى الغدد الليمفاوية والدماغ.

شكا لنا سكان المبنى إضافةً إلى مخاطر البرج، مخاطر مدخنة لمطعم شاورما غير مطابقة للمواصفات الصحية، ودخانها يسبب أمراض الجهاز التنفسي وسرطانات الرئة. وقد تم عرض الكثير من بيوت المبنى للبيع وغادرها أصحابها هرباً من الخطر. وقد تساءلوا بتعجب: لقد قامت المحافظة بإزالة هوائيات الستلايت مع أنها تستقبل ولا ترسل، وتأثيرها الصحي معدوم، فلماذا لا تجرّو على نزع الهوائي الذي يشكل خطراً حقيقياً!!؟

الضرر وعدمه في جدال وسجال

شركات الهاتف الخليوي تدعي أن هذه الأبراج والمحطات ليس لها تأثير سييء على صحة المواطنين، بحجة أنه لم يثبت بعد خطرها على أرض الواقع، بينما الكثير من المواطنين يعبرون عن اعتراضهم الشديد على وضع هذه الأبراج فوق أسطح المنازل والمباني السكنية والمدارس وبالقرب من المشاي، وبالرغم من أن الجدل نظرياً لم يحسم بعد، إلا أن تقريراً صادراً عن منظمة الصحة العالمية يبين أن رئيس برنامج الحماية من الأشعة الكهرومغناطيسية طالب شركات الهاتف الخليوي حول العالم بوضع حد لمعامل الأمان ضد الإشعاع، واتباع الشروط التي وضعتها المراكز البحثية والمختصون، عند تركيب محطات الهاتف الخليوي، ومن هذه الشروط:

١. أن يكون ارتفاع المبنى المراد إقامة المحطة فوق سطحه في حدود ١٥ ـ ٥٠ متراً.

٢. أن يكون ارتفاع الهوائي أعلى من المباني المجاورة بما يزيد عن ١٠ أمتار.

٣. أن يكون سطح المبنى الذي يتم تركيب الهوائي فوفه من الخرسانة المسلحة.

٤. ألا تقل المسافة بين الهوائي والجسم البشري عن ١٢ متراً.

٥. ألا يسمح بتركيب الهوائي فوق أسطح المباني المستقلة بالكامل كالمستشفيات والمدارس.

٦. يجب عدم توجيه الهوائيات في اتجاه أبنية مدارس الأطفال.

من هنا نرى أنه لو لم تكن هناك خطورة حقيقية على صحة المواطنين لما تم التشديد بعد السماح بتركيب الهوائي فوق أسطح المدارس والمستشفيات، ويجب التقيد بارتفاعات محددة، علماً أن الارتفاع الإجمالي للمباني التي يتم تركيب الهوائي فوقها، إن كانت سكنية أو مدارس، لا يتجاوز الـ ١٥ متراً (٤ طوابق كل طابق ٣.٢٥ متراً) أي أن تأثير الإشعاع يصل حتى أبعد من الطابق الأرضي في أي مبنى يتم تركيب الهوائي عليه.

مخاطر وأضرار الأشعة الكهرومغناطيسية

إن الطاقة الإشعاعية الصادرة عن محطات تقوية الإرسال والتي يمتصها الجسم لها طبيعة تراكمية مع مرور الوقت واستمرار التعرض للموجات الإشعاعية، وهذا يشكل تهديداً مستقبلياً خطيراً، حيث أن الكم الضئيل من الطاقة الممتصة يؤدي إلى تضاعفها داخل الجسم مع مرور الوقت وهذا التراكم يسبب تأثيرات ضارة. وفي تقرير نشر على المواقع الالكترونية أكدت أبحاث معهد الأورام في بريطانيا العلاقة المباشرة بين سرطان الدم والمخ والغدد الليمفاوية، وأجهزة الاستقبال التي تبنيها شركات الاتصالات في الأحياء السكنية، حيث دلت هذه الأبحاث على ضرر حقيقي ناتج عن تلك الأبراج بأنعاث إشعاعات كهرومغناطيسية يزيد تأثيرها في محيط دائرة قطرها ٤٠٠ متر، مائة ضعف مقارنة بخارج هذه الدائرة، وقد جرت فحوصات طبية من قبل هيئات صحة عالمية نشرت نتائجها على شبكات الإنترنت، لعدد من الناس مضى على سكنهم بجوار محطات برج التقوية عشر سنوات، ولم يكن بجوارهم أية عوامل إشعاعية أخرى، أي لا يوجد في محيط سكنهم سوى برج تقوية الاتصال فقط، فتبين أن الناس الذين يسكنون في محيط ٤٠٠ متر حول محطات تقوية الإرسال، معرضين لحالات سرطانية أكثر بثلاث مرات من الناس الذين يسكنون أبعد من هذا المحيط، وحتى هؤلاء الناس الذين يبعد سكنهم عن محطة التقوية قد بدؤوا يعانون من حالات مرضية أو عصبية منذ ثماني سنوات أي بعد تركيب المحطة بسنتين.

وجاء في التقرير العلمي لهذه الأبحاث أن سرطانات الثدي هي الأكثر شيوعاً في عمر ٥٠ سنة، وهذا العمر ينخفض عن المعدل الطبيعي لعمر الإصابة بهذا المرض وهو ٦٩ سنة، وكذلك تزايدت معدلات الإصابة بسرطانات البروستات والبنكرياس والأمعاء والرئة والأورام الجلدية، والأخطر من ذلك سرطان الدم (اللوكيميا)، وكان الأطفال أكثر تأثراً من جراء التعرض للإشعاعات الناجمة من تلك الأبراج، وتأخذ الإصابات أشكالاً مرضية متعددة كالطفح الجلدي وإصابات الكلية وتفاقم الأمراض النفسية والعصبية، مثل قلة التركيز وضبابية التفكير واضطرابات النوم، ثم تطورت هذه الأعراض إلى نتائج صحية أسوأ من ذلك بكثير.

يجب وضع حد للمأساة

إن وجود برج أو محطة تقوية للهاتف الخليوي بالقرب من المنازل والأبنية السكنية أمر خطير يسبب الضرر الصحي، وقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث والمنظمات الصحية العالمية أثرها السيئ، لأنها تسبب تلوثاً كهرومغناطيسياً يؤدي للإصابة بالعديد من الأمراض الخطيرة الجسدية والنفسية، وقد تظهر على مراحل أو على المدى الطويل. لذلك يجب إعادة النظر في توضع أبراج ومحطات التقوية المتوزعة جانب المدارس والمشاي والحدائق العامة والأبنية السكنية والإدارات والمؤسسات التابعة للقطاع العام. وعلى الحكومة أن تتبنى معايير الأمان الدولية وإبعاد هذه المحطات عن التجمعات السكانية لحماية المواطنين من التعرض للإشعاعات الكهرومغناطيسية المسبب الأخطر للأمراض السرطانية.

■ ■

استبدال الترسيم برفع البنزين سيضاعف مدفوعات ٨٠٪ من السيارات السورية

◀ **حسان منجه**

وافق مجلس الوزراء على مبدأ إلغاء الترسيم على السيارات مقابل زيادة طفيفة على أسعار البنزين ـ على حد توصيفهم ـ، على أن يتم إعداد الصك النهائي لإصداره في وقت قريب، هذا على المستوى الحكومي، أما شعبياً فإن الشارع السوري يترقب بحذر قرار إلغاء الترسيم السنوي مقابل رفع سعر ليتر البنزين، أو بشكل أكثر تخصيصاً ١,١ مليون سوري يملكون سيارة (عامة، أو خاصة) عاملة على البنزين.. هذا المشروع تعتبره وزارة النقل حلاً وإعادة لكرامة المواطن السوري التي نهان وتنتهك على أبواب مديريات النقل عند الترسيم سنوياً، وتقليلاً بالدرجة الثانية من حجم الفساد الكبير الذي تعيشه مديريات النقل السورية دون استثناء، فلا يمكن ترسيم أي سيارة دون الاستعانة بصديق، هذا الصديق — الذي يفيد ويستفيد — الجالس غالباً في كواليس مديريات النقل، أو على أبوابها في الخارج، فالفكرة بالتأكيد جيدة بالمطلق لأنها ستقطع رؤوس الفساد في أحد أهم المؤسسات الفاسدة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه دائماً قبل استصدار إي قرار حكومي أو وزاري لتحديد الموقف منه: من المستفيد من هذا القرار؟ ومن المتضررون؟ وما حجم هذا الضرر؟

مشروع الاستبدال...

أعدت وزارة النقل مشروع المرسوم التشريعي الخاص باستبدال رسم التسجيل السنوي للمركبات والدرجات العاملة على البنزين برسم قدره ٤ ليرات تضاف إلى كل ليتر من البنزين، واستثنى مشروع المرسوم السيارات التي سعة محركها فوق ٢٠٠٠ CC، والتي سيكون عليها دفع رسوم تسجيل سنوي يبلغ نحو ٥٠ ألف ليرة للسيارات التي يتراوح سعة محركها ما بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ CC، فيما سيكون على السيارات التي يزيد محركها عن ٤٠٠٠ CC دفع نحو ١٥٠ ألف ليرة، وهذا الاستثناء وجد صداه في التكهّنات المشككة في إمكانية المضي بتطبيق هذا

القرار واستمرار هذا المشروع على علته، الذي تضرر منه أيضاً الكبار وأصحاب السيارات الفارهة جداً...

المتضررون الصغار

الفريق الدارس للمشروع وجد أن الشريحة الكبرى من المواطنين يملكون سيارات محركها CC١٦٠٠ أو أقل من ذلك، ويشكلون بحسب الدراسة أكثر من ٨٠٪ من عدد المركبات العاملة في القطر (٨٨٠ ألف سيارة)، وأضافت الدراسة أن ترسيم هذا الشريحة من السيارات كان يكلف ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ ل.س، على أن يسد نفس المبلغ بالتقسيط بعد إلغاء الترسيم، لكنه وبالنظر والتحليل في هذه الأرقام يتبين لنا الموقف الذي يجب اتخاذه من هذا المشروع، لأن هذه الشريحة الكبرى ستكون أكبر المتضررين عملياً إذا ما تمت عملية الاستبدال، لأن كل سيارة كانت تدفع يومياً للترسيم ٢٠ ل.س أي ما يعادل ٧٢٠٠ ل.س سنوياً، لكن هذه السيارة ذاتها إذا صرفت يومياً ـ بعد رفع سعر البنزين ٥

ليتر ـ ستكون قد وفّت بمستحققاتها تجاه مديرية النقل التابعة لها، والباقي سيكون قيمة إضافية لصالح مديرية النقل، وهذا الرقم بالتأكيد قليل جداً قياساً بمصرف أي سيارة عامة أو خاصة من البنزين على حد سواء.. والأخطر في الموضوع، هو الضرر الذي سيطال أصحاب السيارات العامة (التاكسي) بالدرجة الأولى، هذه السيارات التي صممت أساساً لتكون باب رزق جيد لآلاف الأسر السورية، وليست للرفاهية بكل تأكيد، فهذه السيارات وبحسب أصحابها أو السائقين عليها تصرف بالحد الأدنى في مدينة دمشق ٢٠ ليتر من البنزين يومياً، أي أن أصحاب هذه السيارات سيدفعون يومياً بدلاً من ٢٠ ليرة على حسابات الترسيم حوالي ٨٠ ليرة سورية بالحد الأدنى كل صباح عند تعبئة كل صفيحة بنزين في المستقبل، أي أن مدفوعاتهم اليومية ستتضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف، في الوقت الذي ستبقى فيه كافة الرسوم الأخرى على اختلافها بما فيها ضريبة الدخل، مما



سيفتح المجال بالتالي أمام زيادة قادمة في تعرفة هذه السيارات العامة، وإغراق المواطن السوري بارتفاع جديد في أسعار النقل والمواصلات.

مديرية النقل المستفيد الأول

استهلاك سورية من البنزين في العام ٢٠٠٧ كان حوالي ٢ مليار ليتر، أي أن الاستهلاك الحالي لن يكون أقل من ٢,٥ مليار ليتر سنوياً، إذا ما علماً أن عدد السيارات العاملة على البنزين يزداد سنوياً بحوالي ٥٠ ألف سيارة، وذلك وفقاً لحجم الزيادة الحاصلة بين عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ كأساس لذلك، وهذا يعني أن وزارة النقل ستحصل سنوياً على ٢,٥ مليار × ٤ ليرة سورية = ١٠ مليار ليرة، بدلاً من ٨ مليار ليرة سورية التي استوفتها وزارة النقل خلال معاملة تجديد رخصة السير في العام ٢٠٠٨ من أصحاب السيارات العاملة على البنزين، هذا ومن جانب آخر، أي أن مديرية النقل هي الراجح الأكبر إن لم نقل الوحيد من عملية إلغاء الترسيم.

■ ■

الاستمرار في إنتاج الفساد يوقف شركة الأسمدة



إلى مئات الملايين.

والخلاصة الطبيعية الماثلة أمامنا بعد كل ذلك التخريب، أن طن السماد السوري يباع بـ٢٨/ ألف ل.س، والمستورد من تونس يباع بـ١٦/ ألف ل.س فقط... وفهمكم كفاية!.

إنتاج ولا بيع

رغم كل ذلك الشركة تعمل، وقد وصلت المخازين إلى أكثر من /١٠٠/ ألف طن، ما أدى إلى امتلاء المستودعات، حتى أن التخزين الآن أصبح في الشوارع والطرقات. فالسماد يستجره المصرف الزراعي عادة، ولكنه توقف منذ أشهر عن الاستمرار بسبب امتلاء مستودعاته بالسماد المستورد!.

وهكذا تم إيوصال الشركة إلى واقعها الحالي:

هدر، سمسرات، ارتفاع التكلفة، خسارة بالمليارات، السماح للقطاع الخاص بالاستيراد وتقاسم الأرباح والعمولات مع الشركة الخاسرة ومع التجار، والمحصلة توقف الشركة عن الإنتاج وعرضها على الاستثمار، وليس «البيع أو الخصخصة» وقد قدمت حتى الآن شركات لبنانية وباكستانية عروضها.

الخاسرة الرابحة

يقول الخبراء لا توجد شركة أسمدة في العالم خاسرة إلا في سورية، وخسارة الشركة بلغت بالمليارات والأسباب واضحة، ولكن لو حسبنا الخسائر الاقتصادية بعد توقفها عن العمل لوجدنا المبلغ أضعاف خسائرها الحالية، لأن الشركة تنتج حمض الأزوت وحمض الكبريت والأمونيا وحمض الفوسفور ومواد أخرى عديدة، تدخل في عشرات الصناعات في شركات ومعامل للقطاعين العام والخاص.

وتوقفها عن العمل والإنتاج يعني استيراد المواد التي ذكرت، وهي بالمليارات أيضاً، وهذا يعني دخول حفنة من التجار والسماسرة الجدد إلى سوق الأسمدة كاحتكاريين متحكمين بأسعار وأنواع وكميات هذه المادة الحيوية.

وينطبق هذا أيضاً على شركات السكر... لأن التصريحات يومية من قبل الجهات الوصائية وهي تقول: إن كيلو السكر يكلف في المعامل السورية /٦٠/ ل.س واستيراده من الخارج يكلف /١٥ - ١٨/ ل.س،

اللهم أجرننا من الحسد

◀ **جهاد أسعد محمد**

يبدل المواطن السوري جهداً كبيراً كل يوم، بل كل لحظة، ويجالد نفسه، وربما يجلدُها، لتتصاع له وتسلّم بأنه قد يمر بعض الصدق في كلام المسؤولين الاقتصاديّين.. حتى وإن كان يراد منه باطل.. ولكن عبثاً، فلا النفس تتصاع، ولا هؤلاء المتربعون على عرش القرار الاقتصادي يصدقون ولو بالمصادفة.. وتثبت الوقائع على الأرض من جهة، والتصريحات والقرارات والإجراءات من جهة أخرى، أن الهوة بين ما يحدث حقيقة وما يقال زيفاً أكبر من أن تردمها الأمنيات المستحيلة..

فالمواطن الذي يغالب الوقائع اليومية الصادمة الواضحة ممناً نفسه باحتمال تحسن مستوى المعيشة، ولو بعد حين، ويحاول تجاوز عثرات نهاراته وكوابيس ليلائه، حال آماله بحكومته كحال من يقف على خيط رفيع معلق في الهواء، توقعه نسيمه عابرة، فكيف بتصريح مجلجل مليء بالادعاءات يطلقه مسؤول كبير من مستوى النائب الاقتصادي أو واحد من فريقه المتبلبل؟

ولعل آخر ما أحبط المضطربين لتصديق التصريحات الحكومية دفعاً لليأس، وآلهم لدرجة الضحك من البلوى، هو تصريح النائب الاقتصادي بأن «فرنسا وإنكلترا تحسداننا على وضعنا الاقتصادي»!!..

فلماذا يحسدنا هؤلاء، أصحاب العيون الزرق والعياذ بالله؟

هل يحسدوننا على مستوى معيشتنا، ومعظم من يعمل منا يضطر للكبح ١٢ أو ١٤ أو ١٦ ساعة كل يوم لكي لا يموت وأسرته من الجوع؟ هل يحسدوننا على مستوى البطالة الخارق والإعجازي الذي حط رحاله في بلادنا كضيف ثقيل مع وصول الفريق الاقتصادي بأفكاره النيوليبرالية إلى موقع القرار، فبات تتمتع كل أسرة سورية بوجود عاطل العمل بالحد الأدنى بين أفرادها؟

هل يحسدوننا على خطط النمو الوهمية، وأرقام النمو الوهمية، وتصريحات النمو الوهمية، ونتائج النمو الوهمي؟

هل يحسدوننا على الاستثمارات الوهمية، ووعود الرخاء الكاذبة؟

هل يحسدوننا على الخصخصة والنهب والفساد وتراجع التعليم والصحة والضمانات والخدمات ومستوى الإنفاق؟

هل يحسدوننا على القوانين والتشريعات الجديدة التي تضرب بوتيرة متسارعة جداً كل المكتسبات التي حققها الشعب السوري بنضاله الطويل؟

هل يحسدوننا على التلوث الخطير الذي ضرب معظم مدننا الكبيرة، وعلى التصحر الذي يسحق كل يوم مساحات جديدة من ربوعنا التي كانت حتى وقت قريب خضراء يانعة، فجاءت السياسات والقرارات والمخططات والمحسوبيات لتحيلها إلى كتل أسمنتية أو إلى قفار جرداء؟

هل يحسدوننا على آثارنا التي تُنهب، وثرواتنا التي تُهدر وتُسلب، وكوادرنّا وكفاءاتنا وخاماتنا التي تهرب أو تُهْرَب؟

لعل الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحسدنا عليه أحد هو الفريق الاقتصادي نفسه الذي ابتدع قبطانه تصريحات الحسد، فهو عبقرى وعملي وسريع وانقلابي وِرْثبقيّ، وماهر في المناورة، ولا يغلب في المداورة، ولا يعبأ لخسارة في المقامرة، قوي على الضعفاء من أبناء جلدته ليكون قدوة لهم، ومستكين أمام الأقوياء من معلميه في المؤسسات الدولية اتقاءً لشُرْهم، لذلك فهو بحاجة إلى «رقية» تقيه شر الحساد، أو خرزة زرقاء تحميه من كل عين زرقاء «طرافة» رآته ولم تصلّ على النبي..

mjihad@kassiouн.org

◀ **نزار عاذلة**

ربما ليست القضية الآن الحديث عن الفساد المنظم والمبرمج في

الإدارات، وربما لم يعد مجدياً أن نقول إن هناك تماهياً بين الفاسدين

وبعض الموجودين في مراكز القرار فالكل بات يعلم بذلك.. وما من

جهة مسؤولة تحاول تغيير ذلك جدياً، خصوصاً أن معظم المتريعين

على كراسي الإدارة ينتجون الفساد عبر قرارات يصدرونها لخدمة

البعض، وبالمحصلة لخدمة مصالحهم الشخصية..

إذن ما الذي يمكن التركيز عليه اليوم وقد طمى الخطب؟

الأموال المهدورة

من يقرأ تقارير الشركة العامة للأسمدة يصاب بالعجب للأموال

الكبيرة التي صرفت وتصرف على هذه الشركة دون تحقيق الغاية

منها.. مئات المليارات تصرف ثمن مواد أولية خام وطاقات كهربائية

وحرارية مهدورة خلال عمليات الإنتاج، حتى أن الإدارات تجتهد

لإيجاد كل المبررات الفنية والإنتاجية لهذا الهدر للمحافظة عليه وعلى

أسبابه!! وبذلك تجد هذه الإدارات المبررات الكافية لصرف مئات

الملايين على مشاريع ومعدات مستوردة لمعالجة نتائج الخلل والهدر

مع تعمد المحافظة على أسبابه، في المقابل عندما يطالب العمال أو

المهندسين بحق من حقوقهم أو أي مطلب يعود عليهم بالفائدة المادية

تحسن من أوضاعهم المادية

وتتعكس إيجابياً على أوضاعهم الصحية وتزيد ارتباطهم بالعمل...

فإن الإدارات غالباً ما تجد الكثير من المبررات غير المقنعة لعدم تلبية

هذا الطلب، بل وهناك تناغم من الجهات الوصائية وتبريراً للإدارات

بوضع مسؤولية ارتفاع التكلفة والهدر على العمالة الفانضة!.

تشجيع الاستثمار

لا يوجد مواطن سوري إلا ويؤيد تشجيع الاستثمار والتشغيل، ولكن

السؤال المطروح: ما هي المشاريع التي أقيمت بعد الانفتاح الاقتصادي

واققتصاد السوق وكانت مجدية وانعكست إيجابا على الوطن

والمواطن؟

وهل أقام القطاع الخاص شركة أسمدة أو جرارات أو حتى معامل

سكر؟

طبعاً، الجواب هو النفي، فما أقيم حتى الآن أغلبه في أحسن الأحوال

يمكن تصنيفه على أنه «مشاريع خدمية»، بل وتم دفع رأس المال

الخاص إلى قنوات المضاربة والربا والتجارة والسمسرة ليس إلا، وما

أقيم من منشآت صناعية رغم محدوديتها، قد تم إغلاقه، وقد صرخ

أكثر من مستثمر: «الحكومة تريد أن تحولنا إلى تجار وسماسرة».

شركة الأسمدة

أسعار التكلفة في شركة الأسمدة مرتفعة، والأسباب السمسرة والهدر،

والأرقام تقول إن نسبة الهدر /٣٠٪/ بالمواد الأولية وخصوصاً من

الفوسفات المستورد.

طن البوريا، المفروض أن يستهلك /٧٥٠م/ مكعب غاز، لكنه يستهلك

في الشركة /١١٠٠/ متر غاز.

ثمة مياه ملوثة بسبب سوء التخطيط والتنفيد، ثمة هدر وتخريب

للبيئة.. تدفع الشركة ثمن قرطاسية ودفاتر وسجلات مليون ل.س

شهرياً!.. وهناك /٢١/ سيارة للمدراء والمحسوبين عليهم، وثمة الكثير

الكثير من أذونات السفر الوهمية.. وهناك دفع متواصل لمئات الملايين

في كل سنة لخبراء من دول عديدة، ويتم وضع دراساتهم في الأدراج..

ما محطة المعالجة فمئذ أن تم استيرادها لم تعمل، رغم أن ثمنها يصل

سلخ القنّاع عن إيديولوجيا الاختلال

جيف غيتس❖
ترجمة: موفق إسماعيل

توصف الصهيونية، بقدر من الدقة التفصيلية، بأنها إستراتيجية استهداف التفكير والشعور كوسيلتين مؤثرتين على السلوك. وكان أول ضحاياها بسطاء اليهود، حينما تمت استمالتهم لتحديد هويتهم بالارتباط مع كيان يستقر في الشرق الأوسط، كان قد اقتنع الرئيس الأمريكي هاري ترومان، المسيحي الصهيوني بالاعتراف به كـ«دولة».

كما توصف، في المقام الأول، بأنها حالة ذهنية تظهر في صيغة خاصة من القومية (دياسبورا- الشتات)، تربط أناساً متفرقين بأرض بعيدة لم تطلّها أقدامهم يوماً. هذه الأرض «الدولة» غدت بعد عام ١٩٦٧ «أرض إسرائيل» المقامة على امتداد رقعة كان قد احتلها الجيش الإسرائيلي، وتوسعت بمزيد من الاحتلال لأرض زعمت الصهيونية أن الرب منحها إياها!

ورغم تعريف الإيديولوجيا الصهيونية بأنها عالمية الطابع، إلا أن محدودية هذا التعريف لا تظهر مقدار ما تحمله هذه الإيديولوجيا من ظلم وإجحاف.

تتمزز الصهيونية عموماً من خلال إشاعة الإحساس العام بالخطر وفقدان الأمان على أوسع نطاق ضمن المجتمع اليهودي. وتعتمد في تقدمها على تسويق فكرة تعرضها للتهديد والاضطهاد، بين أولئك الذين تعول على مساندتهم لها، مالياً وعسكرياً ودبلوماسياً. وحينما تتعرض سياسات «الدولة» الصهيونية للهجوم والانتقاد، كما يحدث حالياً، تتطلق الحملات الإعلامية منذرة بعودة ظهور معاداة السامية، والكراهية الموجهة، ليس ضد الصهيونية، بل ضد اليهود!

واليهود من جانهم، باختيارهم تحديد مصالحتهم وربطها بمصالح الصهيونية، إنما يختارون لأنفسهم الإحساس بانعدام الأمان. فلكي تتجح الصهيونية، لا تكفي بخداغ الآخرين فقط، بل تنكئ على خداع الذات أيضاً.

إشكالية الكذبة الكبرى

من المعروف أن الكثير من المثقفين اليهود عارضوا قيام«إسرائيل» في عام ١٩٤٨، وكان يهود أمريكا آنذاك ناشطين فاعلين في حركة الحقوق المدنية حتى عام ١٩٦٧. إنما منذ نشوب حرب الأيام الستة، اضطرب نشاطهم في الحركة وأمسى مسألة إشكالية. إذ كيف لليهود أن يساندوا الحقوق المدنية للزنج، فيما تنكر الصهيونية حقوق الفلسطينيين المدنية ذاتها؟

لذلك شكلت تلك الفترة لحظة انعطاف بالنسبة للصهيونية العالمية ولليهودية الرسمية، انكفاً فيها نشاط معظم اليهود الحقوقي- المدني، لعجزهم عن التوفيق بينه وبين النزعة



القمعية الإسرائيلية. وهذه هي الحالة الفكرية السائدة لدى غالبية مستشاري باراك أوباما اليهود الصهاينة. على أية حال، دفعت حرب الأيام الستة عدداً أكبر من اليهود إلى اعتبار الصهيونية حركة مدافعة عن اليهود! لكننا، بعد ما مر من أحداث، بتنا ندرك الآن أن الحرب قد جرت وفقاً لمخطط معدّ سلفاً، هدفه اغتصاب الأراضي وانتهاك حقوق العرب والمسلمين.

واضافة إلى استمرار الاحتلال الإجرامي، مرت عقود طويلة من الممارسات الاستفزازية الإسرائيلية، التي كانت كفيلة بإثارة أشد ردود الأفعال المطلوبة لتبرير شن «الحرب على الإرهاب» وتسويقها. أي أن النتائج الحالية التي وصلت إليها الأوضاع كانت محسوبة سلفاً ومتوقعة، ضمن طيف الاحتمالات الممكنة، وفقاً لمعايير التخطيط الحربي، وبالمناطق الرياضي.

هكذا، مرة تلو مرة، تولت الصهيونية استهداف الأفكار والمشاعر للتلاعب بالسلوك من خلال إثارة المواقف العدائية واستتارة التطرف، المقومين المطلوبين لإسباغ المصادفية على ادعائها فقدان الأمان.

وفيما أعدادها قليلة ومطامحها عالية، ما الذي كان بوسع الصهيونية فعله سوى إغراء قوة عظمى لزع جيوشها في حروب صهيونية تبغي تحقيق إسرائيل الكبرى؟

الخصم الدائم!

أما السلام فهو «حالة» محفوفة بالمخاطر يجب تقاديبها بأي ثمن، وفقاً لمنظور إيديولوجيا قومية لا تزدهر إلا من خلال تتابع الأزمات المقرونة بإدامة حالة الصراع والخوف. وجلّ ما يتطلبه تحقيق هدف الصهيونية بالهيمنة على الشرق الأوسط هو إيجاد متوالية من «الأشرار»، ورواية مقنعة!

أكدت صحيفة ذي غارديان يوم الأربعاء ٢٦/٥/٢٠١٠ أن الولايات المتحدة زادت من وتيرة عملياتها العسكرية في دول المنطقة بمن فيها سورية واليمن والسعودية والصومال ولبنان وليبيا وحتى إيران بهدف تحضير العدوان على الأخيرة. وأشارت الصحيفة إلى «نشاط» أمريكي مواز لا يقل خطورة يتمثل في تكثيف جمع المعلومات الاستخباراتية من هذه البلدان، ولكن بالطرق غير التقليدية عبر البعثات والوفود التجارية والدبلوماسية والأكاديمية الزائرة....!

أفغان: أمريكا تمول طالبان

قالت صحيفة «ذي غارديان» البريطانية إن ثمة اعتقاداً سائداً لدى نخبة من المفكرين والمهنيين الأفغان بأن الغرب يبذل أمد الصراع الدائر في بلدهم للإبقاء على نفوذه في منطقة آسيا الوسطى.

وأشارت الصحيفة، في تقرير للكاتبة دانييلا بيليدر، إلى أن من المستحيل أن تعثر على أحد في أفغانستان لا يعتقد أن الولايات المتحدة تقوم بتمويل حركة طالبان.

ويبدو أن تلك قناعة حتى كبار المهنيين الأفغان الموظفين لدى القوات الدولية في أفغانستان (إيساف)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والأجهزة الإعلامية العالمية.

ونقلت دانييلا عن مثقف أفغاني قوله إن للولايات المتحدة مصلحة في إطالة أمد النزاع لكي تبقى في أفغانستان لفترة طويلة.

وترى الصحيفة أن السيطرة على هذه الدولة سيمنح الولايات المتحدة سلطاناً على الهند وروسيا وباكستان والصين، ناهيك عن دول آسيا الوسطى كلها.

ويقول أفغاني آخر إن الولايات المتحدة تستخدم «إسرائيل» في تهديد الدول العربية، وهي تريد أن تجعل أفغانستان تضطلع بنفس الدور، مضيفاً أن من سيطر على آسيا في المستقبل سيتحكم في العالم بأسره.

ويتساءل صحفي يعمل بإذاعة كابل مستغرباً: كيف يفشل ١٥ ألف جندي من قوات التحالف الدولي والجيش الأفغاني في سحق ألي مقاتل من طالبان المجهزين تجهيزاً رديئاً؟

أما بالنسبة للبريطانيين فالاعتقاد السائد أنهم يريدون البقاء في أفغانستان مدة أطول مما يريد الأمريكيون أنفسهم. وأن السبب الذي يجعلهم ينشدون التفاوض مع طالبان هو لإقناعهم بالانضمام إلى الحكومة وبذلك يتعزز نفوذ

◀ **إبراهيم الب دراوي - القاهرة**

جددت السلطة العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين. سيقّت الحُجج نفسها التي سيقّت من قبل (الإرهاب- المخدرات).

الإرهاب تراجع في مصر، ربما إلى حد التلاشي. الصراع الطبقي هو الذي يتصاعد. أما المخدرات، فلكنّا نذكر مصطلح «نواب الكيف» الذي أطلق بسبب إعلان وزارة الداخلية منذ سنوات عن وجود ١٦ عضواً بمجلس الشعب يجلبون ويتاجرون في المخدرات. أسفر الأمر في النهاية عن قيام مجلس الشعب بطمس الموضوع، والاكتفاء بفصل عضو واحد مغفور.

من صنع الإرهاب ويحمي تجارة المخدرات؟

نشأ الإرهاب وترعرع في حاضنة السلطة منذ قيام «السادات» بمساعدة وتسليح عناصر متطرفة دينياً في الجامعات المصرية ليوажوا ويعتدوا على الشيوعيين والناصريين. ومع تعميق سياسات الردة وصلحه مع العدو الصهيوني وارتماؤه الدليل تحت أقدام الامبريالية الأمريكية، أفلتت الأمور وتطورت لحد اغتياله.

سار «مبارك» على خطى السادات فأعاد إنتاج الإرهاب بتعاونه مع الأمريكيين وحكام السعودية في أفغانستان. في السياق نفسه كانت تجارة «المخدرات» إحدى أهم روافد بناء وصعود الطبقة الحاكمة بالنظر إلى أرباحها الخيالية.

تصاعد الصراع الطبقي؛

يتصاعد الصراع الطبقي بوتيرة عالية، ويتجلى بشكل ملموس في تصاعد نشاط الحركات الاحتجاجية. في عام ٢٠٠٩ جرى (كمثال) ٧٠٠ تحرك عمالي بين إضراب وتظاهر واعتصامات في٤٢٢ موقعاً، منها ١٨٩ في القطاع الحكومي و١٧٦ في القطاع الخاص و٦٧ في القطاع العام. وهذه الأرقام وردت على أساس أن التحركات في الموقع الواحد وللسبب الواحد تحتسب كتحرك واحد مهما تعددت، ولذلك فإن الرقم الحقيقي يزيد بكثير عن ٧٠٠ تحرك.

تصاعد العنف:

بسبب سياسات السلطة استشرى العنف في المجتمع بأشكال لم تكن معروفة من قبل. ففي عام ٢٠٠٩ نقشت ظاهرة قتل الأطفال الذين وصل عددهم إلى ٢٩٩ طفلاً. كما نقشي العنف ضد النساء (قتل- خطف- اعتداءات جنسية) ووصل عدد القتلى من النساء إلى ٢٠١ في العام نفسه. وبسبب نفس السياسات وما أنتجته من أزمة شاملة فقد غرق في العام نفسه أيضاً ٧٢ شاباً مصرياً لدى هجرتهم غير القانونية إلى أوروبا في قوارب متهالكة بحثاً عن لقمة العيش.

ولذلك فإن مد قانون الطوارئ الذي جرى من دون سبب منطقي مثل حالة حرب أو كوارث طبيعية، لا يستهدف حماية المجتمع من الإرهاب والمخدرات (وكلاهما منتج سلطوي) ولكنه يستهدف فقط التصدي لحركات الاحتجاج الاجتماعي والحركات السياسية المتصاعدة، وآخرها استخدام السلطة العنف الشديد ضد اعتصام سلمي قام به عمال إحدى الشركات الذين ضاعت حقوقهم بسبب هروب رجل أعمال من الطبقة الحاكمة إلى خارج البلاد. كما أن نقشي العنف لا يعينهم لأنه يجري أساساً في أوساط الطبقات الدنيا.

الإصلاحيون بين النمو والضمور:

بدعوى الإصلاح السياسي والدستوري نما التيار الإصلاحي المكون من قطاعات من الطبقة الحاكمة خارج السلطة ومن قطاعات واسعة من الفئات

ضحية! هذه الرواية المغرية التي صورت المجتمع اليهودي بأكمله كضحية، أَلقت النفايات على الشعب الذي خدع فبسط يد الصداقة للصهيونية.

وبات التخلص من أضرار التخريب الصهيوني يقتضي الاعتراف بطبيعتها المزدوجة، وكشف عملياتها، بحيث تتجلى صورة شر ما ترتكبه من أفعال. وطالما أن عموم شعوب العالم المخدوعة تدفع الثمن دماء وثروات، سيستمر اعتبار هذه الحالة الفكرية الصهيونية كما هي في حقيقتها: حالة إجرامية.

العتة ضمناً!

في أدبيات العلاج النفسي السريري، تُبرّز هذه «الحالة» سمات ذاتية علائقية تشكل بمجملها أعراض مرضها، مثل الجاذبية الظاهرية، الكذب المرضي، الأنانية المفرطة، القسوة، وعدم الندم أو الأسف. ولكي يفرّج المريض بأحد ما وينجح بخداعه، يلجأ إلى مصادقته أولاً، وكَي يتمكن المعتوهون من الاحتِثال على أحد بهدف سلبه ما لديه، يمدّون له جسور الثقة. كم يبدو هذا مألوفاً!

أولئك المشتركون في مثل هذه الحالة الفكرية يسعدهم التحريض على الكراهية، استتارة لرد الفعل وتلقيه، ثم الادعاء بأنهم ضحايا الكراهية. وبالنسبة لأولئك الضامرين لهذا حالة فكرية، يبدو مبرراً، بل ومرغوباً تلقي الرد، ثم الادعاء بأنهم مستهدفون من قبل المعادين للسامية. وفي قلب هذه الحالة الباطنية، يحاط المتمحور حول الذات بإطار شامل من العجرفة، السمة الأبرز للحالة. حيث لا أهمية للقانون في نظر من يضعون أنفسهم فوق أي قانون. ولا قيمة للأخلاق والضمير لدى من يعتبرون أنفسهم «مختارين»، اختارهم ربّ من اختيارهم.

ومن جانب آخر، لا مكان لمثيلات هذه الإيديولوجيا القومية في دولة يسودها حكم القانون. كما أنه من الخطر وضع أولئك الذين يتشاركون في هذه الحالة- الدولة موضع تلقي الشفقة والعطف، حسب رغبتهم. بل إن تحمل المسؤولية هو وسيلة علاجهم الوحيدة، بالتزامن مع التمهيد لاستخدام القوة التي تقتضيها الضرورة، لأجل تأمين أسلحة الدمار الشامل التي تظهر بحوزتهم.

فلا يمكن الاكتفاء بتجريد دولة كهذه من الشرعية، لأن كل الشرعية التي أحرزتها ارتبطت بعملية خداع ابتليت بها مجتمعات وشعوب العالم. ولأن المسألة المطروحة أمامنا هي إيجاد الطريقة المثلى لحماية عالم ينشد السلام، حمايته من إيديولوجيا مختلة ارتدت زيفاً عباءة الشرعية، واستجرت رئيساً مسيحياً- صهيونياً للاعتراف بدولتها، المجرمة.

❖ **محلل اقتصادي- سياسي**

ومستشار مالي سابق للجنة مجلس الشيوخ الأمريكي

خندق التبعية والنَّهب.. بداية التداعي

الوسطى المنتمية إلى كل التيارات السياسية والفكرية التي تجمع جانباً كبيراً منها في إطار جماعة «البرادعي» وجمعيته، بما وضعهم- جميعاً- موضوعاً في خندق السلطة التابعة المستبدة نفسه. مؤخراً سافر وفد منهم يضم رموزاً من كل هذه التيارات (ماركسية- قومية- إسلامية- ليبرالية) إلى الولايات المتحدة للاستقواء بها. وهي وقائع موثقة لا سبيل لإنكارها.

حذرنا مبكراً من خطر هذا التيار الإصلاحي الذي غيب عمداً كل القضايا الوطنية الاقتصادية- الاجتماعية والصراع العربي- الاميريالي الصهيوني... الخ. وأمكنهم بدعم سياسي وإعلامي غربي ومحلي من خلق فقاعة هائلة من التضليل والخداع عن آمال معلقة على «البرادعي»، واستغلوا في ذلك شوق الجماهير إلى الخلاص.

تمثلت المشكلة في البداية في تخلق مساحة رمادية لدى جانب من قوى التغيير الجذري. وأشاعت جماعة البرادعي زيفاً أن كل من يقف ضدهم منخاز للنظام. لكن الزبارة الميمونة أدت إلى انقشاع تدريجي لهذه المساحة الرمادية. وتحولت هذه الجماعة من الهجوم إلى الدفاع إلى مرحلة الضمور والانكشاف.

بداية مرحلة التشقق في خندق التبعية؛

تناولت الصحف مؤخراً ما كشف عن بداية تشققات واسعة ومعلنة في القوى المهيمنة على السلطة، بين من يطلق عليهم «الحرس القديم» الذي يحاول أن يتحصن بـ«حسني مبارك» ومن يطلق عليهم «الحرس الجديد» أي جماعة «جمال مبارك». إذ أعلن «أحمد نظيف» رئيس مجلس الوزراء أنه «لا بديل عن مبارك». كما أعلن «صفوت الشريف» الأمين العام لما يسمى الحزب الوطني أن «الرئيس مبارك أسطورة لا تتكرر وليس له بديل». في حين أعلن «علي الدين هلال» أحد أبرز رموز لجنة السياسات التي يرأسها «جمال مبارك» أن «شخصيات كثيرة في الوطني تصلح للرئاسة غير جمال مبارك».

في ذات الوقت فإن جماعة البرادعي وجمعيته، ونتيجة لفضيحة ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت بدورها في التشقق. بمحاولة التبرؤ من تصرفات بعض قادتها- رغم أن المسؤولية جماعية- وإلقاء المنسق العام للجمعية بالمسؤولية عن التباطؤ والركود على رئيسها، وما يثار عن انسحاب بعض الشخصيات الفاعلة منها، وتداعيات ذلك على جماعة وليدة.

غير أننا لا نعطي هذه الأمور أكثر مما تستحق. والتعويل عليها أمر خاطئ، لأن كل من «الحرس» القديم والجديد في السلطة يشكلان حرساً واحداً مهمته حراسة التبعية والفساد والنهب وتجويع الشعب، كما أن جماعة البرادعي تحمل تناقضاتها بما يجعلها كياناً غير قابل للحياة.

في ظل ذلك تم تمديد قانون الطوارئ، وستجري انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى. وإذ نعارض تمديد هذا القانون الذي نراه آلية لإضفاء شرعية قانونية على القمع لتمكين هذا النظام من الاستمرار، فإننا ندعو إلى مقاطعة الانتخابات التي تستهدف بدورها إضفاء شرعية سياسية على نظام فقد شرعيته بالفعل.

وتتمثل المهمة الأولى- في ظل تصاعد الصراع الطبقي والغضب الجماهيري- في حشد جهد قوى التغيير الجذري رغم كل الصعاب وتواضع الإمكانات لإخراج جماهير الكادحين من بين مطرقة السلطة وسندان الإصلاحية، وعدم التمكين لعودة المنطقة الرمادية المضللة.

إن المؤشرات تشير إلى أن قوى التغيير تسير باتجاه الاتساع والفعل.

مرة أخرى بوضوح الأصابع الأمريكية

تصعيد لافت في شبه الجزيرة الكورية



عن كُتب «تחסباً لأي طارئ».

وأضافت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بعداً ساخناً للأزمة الراهنة بين الكوريتين عندما طالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته بالرد على الاستفزاز الكوري غير المقبول، في إشارة إلى اتهام كوريا الديمقراطية بإغراق السفينة الحربية الجنوبية (شيونان) بمنطقة الحدود البحرية في آذار الماضي، وهو ما تنفيه بيونغ يانغ. وجاءت تصريحات الوزيرة الأمريكية في مؤتمر صحفي مشترك في سيؤول مع نظيرها الكوري الجنوبي يو-ميونغ هوان بعد لقائها الرئيس لي-ميونغ باك حيث اعتبرت أن إغراق السفينة «يتطلب رداً قوياً ولكن بشكل مدروس» دون أن تعطي مزيداً من التفاصيل.

وأضافت كلينتون- التي وصلت سيؤول قادمة من بكين- أن القيادة الصينية تتفهم خطورة الموقف وعلى استعداد للاستماع إلى مخاوف كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، معربة عن استعداد واشنطن للتعاون مع بكين «في صياغة الرد المناسب على التصرفات الكورية الشمالية».

وعن احتمالات استخدام الصين وروسيا حق الفيتو

ارتفعت حدة التصريحات النارية بين شطري شبه الجزيرة الكورية مع تهديد بيونغ يانغ بإغلاق الحدود، قابلته سيؤول بالتزامن مع استقبالاتها وزيرة الخارجية الأمريكية بالتأكيد على المضي قدماً بمعاقبة جارتها الشمالية.

فقد هددت كوريا الديمقراطية الأربعاء في بيان رسمي صدر عن المؤسسة العسكرية بإغلاق جميع المعابر الحدودية مع الجنوب بما فيها الطريق المؤدية إلى مجمع كايسونغ الصناعي، وطرد العمال والموظفين الكوريين الجنوبيين في حال لم تكف سول عن شن الحرب النفسية ضد بيونغ يانغ. وكان البيان يرد على تصريحات جنوبية سابقة بإعادة بث محطة إذاعية موجهة إلى الشمال لأغراض سياسية، وإعادة نصب مكبرات الصوت على الحدود لتحريض الشماليين ضد نظام الحكم في كوريا الديمقراطية.

وهدد البيان بإطلاق النار مباشرة على مكبرات الصوت والرد بقسوة على أي تصرف أمريكي كوري جنوبي مشترك ضد بيونغ يانغ، في إشارة إلى تصريحات رسمية سابقة في واشنطن وسيؤول بخصوص القيام بمناورات بحرية مشتركة بالقرب من الحدود البحرية المتنازع عليها منذ توقيع اتفاقية هدنة ١٩٥٢ التي أنهت الحرب الكورية.

وفي ظل التوتر القائم بين شطري شبه الجزيرة الكورية، قال مسؤولون كوريون جنوبيون إن الجيش يتابع تحركات أربع غواصات شمالية اختفت من على شاشات الرادار بعد مغادرتها قاعدتها «شاهو» الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي المطل على بحر اليابان.

واستغرب مسؤول عسكري في سيؤول أن تغادر أكثر من غواصة شمالية قاعدتها دون أن تترك أثراً وراءها لمدة يومين كاملين، لكنه عاد وأكد أن القوات البحرية تعمل على كشف مواقع الغواصات، في حين لم يستبعد شانغ-كوانغ إل نائب وزير الدفاع الكوري أن تكون الغواصات الأربع في تدريب روتيني لافتاً إلى أن القيادة العسكرية تتابع الموقف

لمنع تحولها إلى يونان ثانية

أنغولا والبرازيل «تهبان» لانتشال البرتغال

ماريو دي كيبروز

«هبت» اثنتان من مستعمرات البرتغال السابقة- أنغولا والبرازيل- لانتشال الحكومة البرتغالية من محنتها الاقتصادية الشديدة وموجة مضاربات الأسواق المالية العالمية التي تحاصرها وتهدد بتحويلها إلى يونان ثانية.

فقد قررت أنغولا تأسيس مصرف مشترك مع البرتغال للتشجيع على إطلاق كميات كبيرة من الاستثمارات، بملكية مشتركة ومتساوية الحصص، وبمشاركة مؤسسة النفط الأنغولية «سونانغول» والبنك البرتغالي التابع للدولة «صندوق الإيداع العام».

ويبلغ رأس المال المبدئي لهذا المصرف مليار دولار تخصص للاستثمار في قطاعات الطاقة وشبكات المرافق الصحية والمستشفيات والبناء والأسمنت والنقل والاتصالات.

كما «هبت» البرازيل، التي استعمرتها البرتغال طيلة ٣٢٢ عاماً، لتقدم يد العون لمستعمرها السابق. فقد وقع الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا في الساعات القليلة التي استغرقتها زيارته للشبونة في ٢٠ الجاري، سلسلة من الاتفاقات الهامة في مجالات العلوم والدفاع والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

وتهدف هذه الاتفاقيات أساساً إلى تلبية طلب البرتغال زيادة تعاونها من البرازيل، العضو في المجموعة المسماة «بريك» (البرازيل، روسيا، الهند، الصين)، وهي الكتلة التي عانت أقل من غيرها من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي تدفع حالياً

«الشرق العظيم» ..

بين «انتحارية» الدفاع و«حمائية» الهجوم

◀ عبادة بوظلو



الرئيس الأسد يوجه رسائل حادة في وضوحها للغرب، والرئيس سليمان «يكسر قيد توافقيته»، والسيد نصر الله يتحدث عن معادلات جديدة في الصراع، والرئيس أحمددي نجاد ينتقد «الرضوخ» الروسي لواشنطن بخصوص عقوبات «النووي»، بموازاة حدثين أحدهما مواصلة سلطات الكيان الإسرائيلي وقوات احتلاله لمناورات «تحول ٤» «الدفاعية»، وثانيهما تسريبات عن أن أنقرة ستتدخل عسكرياً عند الضرورة لحماية أسطول كسر الحصار عن غزة المنطلق من انطاليا باتجاه سواحل القطاع ..!

كل ذلك هو بعض من عناوين رئيسية ترسم لوحة التطورات الجارية في المنطقة حالياً ومآلاتها المحتملة باتجاه اندلاع المواجهة العسكرية بين معسكر الاعتداء والاعتدال والتواطؤ، من جهة، وجبهة المقاومة والممانعة، من جهة ثانية، والمتنتلة،

فيما يبدو، نحو امتلاك زمام المبادرة بالهجوم الدبلوماسي، والنفسي، والسياسي، والعسكري إن لزم الأمر، أي الانتقال نحو التحرير، أو أقله امتلاك جماعي لمعامل إرادته، لأن «التغييرات الجارية على موازين القوى في ظل الأزمة الرأسمالية العظمى»، تدفع للاستنتاج «أن بقاء المقاومة هو رهن بتحولها إلى قوى تحرير أي إلى قوى هجوم أي بكلام آخر بقاء قوى المقاومة على خط الدفاع عندما تنضج ظروف الهجوم هو انتحار، لأن التاريخ لا يعطي أية قوة صاعدة فرصتين، بل فرصة واحدة فقط، فإما أن تستفيد منها أو تزول بغض النظر عمن يرفع الراية الأولى في هذه المرحلة أو تلتكس، والافتباس هو من التقرير العام المقدم أمام المؤتمر الثاني عشر للشبيوعيين السوريين في ٢ نيسان ٢٠١٠.

ومرة أخرى، عندما يؤكد الرئيس الأسد أن على الغرب أن يدرك أن المنطقة قد تغيرت وعليه لجم «إسرائيل»، فإن أحد معاني هذا القول هو أن البديل أمام الغرب في ظل السلوك الإسرائيلي العدواني، وأمام شعوب المنطقة هو غياب السلام، أي الحرب. وعندما يتبث الرئيس سليمان في ذكرى عيد تحرير الجنوب معادلة الصمود اللبناني، والإستراتيجية الدفاعية المنشودة، على حد سواء(شعب- جيش- مقاومة) ويشدد من ناحية ثانية، على خصوصية العلاقة السورية- اللبنانية، ورفض أي تدويل للحدود تحت أية ذريعة كانت، فإن هذا يعني أن الرجل يدرك أن ثمة ما يدفعه نحو «عدم الوقوف على مسافة واحدة» من كل الفرقاء اللبنانيين بمواقفهم ومشاريهم السياسية والفكرية، ومن كل الأطراف والمشاريع الدولية في المنطقة، لأنه لا يمكن أن يكون «توافقياً» في القضايا المصرية، مدركاً في الوقت ذاته «ثمن ذلك» لدى الآخرين، من أمثال سمير ججع وتعليقاته المؤتورة، التي وصفها نصر الله بشكل غير مباشر لاحقاً، ولكن بالفهم المألن، بالخيانة، عندما وضع في خطاب ذكرى التحرير أيضاً مقومات الصمود والانتصار، وأولها امتلاك الإرادة، إلى جانب المعادلات «البحرية» الجديدة في الصراع العسكري مع الكيان الإسرائيلي، مبقياً على نحو متعمد باب التكهنتات، حول «السكود» وامتلاك حزب الله لتكنولوجيا الصواريخ، موارباً ..!

بالمثل، ومن دون إشارات مساواة بين الشخصين، أبقى سعد الحريري، الذي كان لافتاً غيابيه في واشنطن في ذكرى التحرير المجيدة، وبغض النظر عما صرح به على العتبات الداخلية للبيت الأبيض، على غموض ما تم الاتفاق عليه مع المسؤولين الأمريكيين بخصوص «العلاقة مع سورية»، و«الصواريخ»، و«المقاومة» و«النووي الإيراني» و«المساعدات» الأمريكية للجيش اللبناني، وتطبيقات «الاتفاقية الأمنية» المشبوهة مع واشنطن ..!

من ناحية ثانية، هل يوحى التصعيد الكلامي غير المسبوق من أحمددي نجاد تجاه روسيا ميدفيديف أن الأمر مجرد تصريح أريد له أن يكون «انفعالياً» ليبني الغرب تصورات خاطئة عليه، وما هو إلا مجرد هجوم عابر والسلام؟ أم أن لدى الرئيس الإيراني معطيات عن انقلاب في المواقف الروسية تتجاوز حدود عقوبات مجلس الأمن نحو البقاء على الحياد في أي عدوان بات وشيكاً ربما، وتتغاضى عن المصالح والصفقات الإستراتيجية بين موسكو وطهران والتي يمكن أن تستمر في كل الأحوال لولا هذه الأزمة الكلامية بين الطرفين عبر قنوات أخرى رغم تشديد حصار العقوبات؟ وما الذي يدفع بالرئيس الإيراني إلى تحذير ميدفيديف من الانتقال إلى «صفوف أعداء الأمة الإيرانية العظيمة»؟ هذه الأسئلة قد لا يستطيع احد الزعم أن لديه إجابات شافية عنها ..!

فضاء عن جديد «القطعية» الأخذة في التبلور أكثر فأكثر بين أنقرة وتل أبيب؟ وأين موقع التهديدات التركية، المنقولة صحفياً في المواقع الإلكترونية عن «مصادر مطلعة»، أن أنقرة سترسل بمرافقة عسكرية جوية لحماية القافلة البحرية المنطلقة من انطاليا باتجاه سواحل غزة لكسر الحصار وضمان عودتها سالمة، وأن أنقرة «ستتدخل عسكرياً عند الضرورة»؟ وذلك بعد أيام معدودات من «الطونة» الإسرائيلية حول ما تردد عن «نصب تركيا لصواريخ على حدودها مع سورية لتتدخل دفاعاً عنها عند أي هجوم إسرائيلي» ..

والأهم ألا يكمن خلف ما تضمنته المناورات «الدفاعية» الإسرائيلية من نقل للمستوطنين إلى الضفة كمحاكاة لما قد يضطر الاحتلال له عند اندلاع الحرب، وتأكيد سلطات الاحتلال أنها ستعوض مادياً على الضفة الغربية في حال تعرضها لصواريخ إيرانية أن هذه السلطات تأخذ فلسطين المحتلة كلها رهينة في هذه الحرب لكي تحمي وجود كيانها ووجود مستوطنيتها الذي تدرك أنه بات مهدداً أكثر من أي وقت مضى؟

وهناك بعيداً في الشرق، لماذا كلما شد حبل التوتر في المنطقة انتقلت موجاته الجيبية إلى شبه الجزيرة الكورية والصين والقوقاز؟ بالعموم لأن أزمة النظام العالمي واحدة، والرد عليها واحد وإن تعددت جبهاته، ولكن بين «الانتحار» بمواصلة «حمية» الدفاع، و«البقاء» بالانتقال إلى «نظام الحماية» القائم على الهجوم، سيتحدد مستقبل منطقة «الشرق العظيم» بشعوبها ومقدراتها وثرواتها، لأن للفراغ الناجم عن الأزمة الرأسمالية موجباته لدى القوى الإقليمية الصاعدة، ولأن الامبريالية الأمريكية والصهيونية بخصوص منطقتنا، كما جاء في تقرير الشيوخيين المذكور أعلاه، «تسعيان اليوم إلى تفكيك نتائج سايكس- بيكو نفسها عبر تجزئة وتقسيم الدول المقامة على أثره، ولا شك أن الدفاع عن الدول الوطنية الناشئة في القرن العشرين هو أمر هام وتقدمي في مواجهتها مخططات الامبريالية، ولكن هذا الموقف هو دفاع، والانتقال إلى الهجوم يتطلب تعميق رؤيتنا لفهموحدة مصالح شعوب الشرق العظيم».

o.bozo@kassioun.org

موسكو تندد بالـ«باتريوت» الأمريكي في بولندا

انتقدت الخارجية الروسية بشدة نشر صواريخ أمريكية مضادة للطيران من نوع «باتريوت» في بولندا، معتبرة أنه إجراء يسيء «للاستقرار الإقليمي» ونقلت وكالة «انترفاكس» عن متحدث باسم الخارجية الروسية قوله «إن مثل هذه الإجراءات(-) لا تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي، بل على العكس من شأنها خفض مستوى الثقة» وأضاف «يتعذر فهم سبب اختيار هذا القطاع المحاذي للحدود مع روسيا لنشر (الصاروخ)»، موضحاً أن روسيا لم تتلق «رداً حقيقياً» يبيد مخاوفها التي عبرت عنها لواشنطن ووارسو.

وأرسلت بطارية مضادة للصواريخ من نوع «باتريوت» الأسبوع الماضي إلى موراغ شمال شرق بولندا حيث سيتم تركيبها لمدة ٣٠ يوماً.



على خلفية الأزمة دعوات لفرنسا بلحاق ركب ألمانيا في لحم المضاربات

ويقول النداء: «حتى الآن، اتبعت فرنسا ألمانيا في توجهاتها الأكثر رجعية: فرض التشفف على كل أرجاء أوروبا، منع الإفلاسات دستورياً. لكنها لم تتبعها بصدد التنظيم المالي. فقد انتقدت كريستين لا غارد القرار الأحادي الذي اتخذهُ الألمان ضدّ المضاربة على المشتقات، كما لم يدعم نيكولا ساركوزي أقوال ميركل بصدد الضريبة». وأضاف: «نحن نطالب السلطات الفرنسية بأن تدعم بوضوح المقترحات الألمانية ضدّ المضاربة المالية والانخراط بتصميم في الاتجاه نفسه: يتوجب على مجموعة العشرين، وألا فالاتحاد الأوروبي، والأ فمنطقة اليورو، وألا ففرنسا وألمانيا، أن تقرر فرض ضريبة أخيراً على المضاربات المالية. نحن ندعو مجمل القوى السياسية والنقابية والجماعية في فرنسا إلى الضغط بهذا الاتجاه على الحكومة. نزع سلاح الأموال أمر لا بد منه لإفضال التراجعات الاجتماعية المبرمجة اليوم، في فرنسا وفي أوروبا، ولتمويل الحاجات الاجتماعية والبيئية».

أصدرت مجموعة «أتاك» الفرنسية المناهضة للعولة في ٢٢ أيار ٢٠١٠ نداءً طالبت فيه السلطات الفرنسية «بدعم المبادرات الألمانية ضدّ المضاربة المالية» على اعتبار أن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل أعلنت في التاسع عشر من أيار أن بلادها سوف تقترح على قمة مجموعة العشرين في تورونتو فرض ضريبة على المضاربات المالية. وإن لم تشأ مجموعة العشرين ذلك، فسوف تقترح الضريبة على الاتحاد الأوروبي. وإذا لم يشأ البريطانيون ذلك فسوف تقترحها على منطقة اليورو. وإذا لم يشأ أحد أن يفعلها، فستقوم ألمانيا بفعل ذلك بمفردها، مثلما منعت قبل الآن بيع بعض المشتقات على المكشوف. وحسب النداء فإنها المرة الأولى التي يظهر زعيم أوروبي من الصف الأول هذا «التصميم» في مكافحة المضاربة المالية، موضحاً أن رغبات ميركل الحقيقية غير مهمة، كونها أدركت بالتأكيد نفاذ صبر الرأي العام الألماني والحملة التي تشنها منذ أشهر عدة نقابات وجمعيات عديدة، ومنها أتاك ألمانيا.

تذكّر هيئة تحرير صحيفة قاسيون جميع قرّائها، بأنها ستفرد مساحة في كل عدد لمناقشة «مشروع الموضوعات البرنامجية» الذي تم نشر نصه في العدد الفائت، تنفيذاً لقرار مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بهذا الخصوص.. وهي تجدد الدعوة لجميع الرفاق والأصدقاء والمهتمين لإرسال مشاركاتهم ومداخلاتهم وملاحظاتهم، على ألا تتجاوز المواد المرسلة الـ ٧٠٠ كلمة كحد أقصى..

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

آراء وملاحظات حول مشروع الموضوعات البرنامجية

المهام البرنامجية.. قراءة أولية في الثابت والمتغير



◀ **زهير مشعان**

سبق أن أعد الشيوعيون برامج لهم عندما كانوا موحدين، وبمختلف فصائلهم وهم منقسمون، وحتى شيوعيين ولدوا من خارج رحم الحزب، لكنها كانت إما تُخلق عالياً، أو تنخفض أدنى من الواقع الموضوعي ولا تلبّي قضايا الجماهير، وسبب ذلك البعد عن الواقع والضعف المعرفي، ومن ثم التآرجح بين الجمود والعدمية، وهذا ما أثر في ضعف بنية الحزب والعلاقات داخله وعلاقاته مع الجماهير والقوى الأخرى، وتحول إلى تابع، وأدى إلى غلبة الذاتي على الموضوعي مما زاد في تراجع دورهم أكثر من التراجع العام في الحركة الثورية العالمية ككل، واليوم ما زالت انعكاسات ذلك تفعل فعلاً.. وما تتميز به الموضوعات محاولة لتشخيص الواقع والثائبات الوهمية وتعيد هيكلة الأمور في ثائبات حقيقية واقعية محددة تربط الخاص بالعام والذاتي بالموضوعي والممارسة بالنظرية.

الماركسية رواية تاريخ الكون والحياة البشرية وحركتهما وتطورهما وفق قوانين علمية، وهذا سبب ديمومتها وأهميتها كمرجعية فكرية قوانين ومنهجاً وفرضيات يفرضها الواقع المتغير والمتطور، وهو الذي يغيئها.. فما هو الثابت والمتغير في الموضوعات، وما هو الجديد المفرز في الرؤية والخطاب.

الاشتراكية والأزمة

الثابت هو أنه كلما تعمقت أزمة الرأسمالية اقتربت الاشتراكية، والجديد المتغير أن أزمتها الحالية (موضوعياً) ستكون نهائية لانتهاء توسعها وتهديدها لوجود البشر ككل، أي تناقضها مع شعوب العالم وتناقضها التناحري مع الطبيعة، وعدم وجود مركز امبريالي بديل. وستؤدي إلى انهيارها إذا توفر العامل الذاتي، وهذا ما يعني انغلاق الأفق تاريخياً أمامها وانفتاحه أمام البديل، أي (الاشتراكية).

الوضع السياسي الاقليمي والدولي

١- الثابت: هدف الامبريالية الهيمنة على العالم، وأولها منطقتنا

ملاحظات حول مشروع الموضوعات البرنامجية



◀ **سمير عباس**

١ - إن جذر موقف الفريق الاقتصادي يتلخص في ضرورة الانضمام إلى اتفاقية الغات والسوق الأوروبية، وذلك بدعوى أن هذا الانضمام سوف يدفع السوق السورية إلى الأمام، وهذا عكس ما يحدث فعلياً على أرض الواقع، حيث أن الاقتراب من ذلك يؤدي تلقائياً إلى تدهور الاقتصاد السوري، لذلك كان المطلوب النص على ذلك في الفقرة ٥/ القضية الاقتصادية - الاجتماعية، حيث أنه من الواضح أن الانضمام إلى الاتفاقتين سوف يتلف إمكانية إقامة نظام اقتصادي (عالي النمو وعميق العدالة).

٢ - ورد في الفقرة ١٥/ أن قانون الانتخابات قد أضعف وشل الحركة السياسية في البلاد.. والحقيقة أن القانون جاء قاصراً، ولكن المشكلة تكمن في تطبيق القانون، وهي أساس الخلل، فلو طبق بانتخابات مفتوحة حسب محتواه ونصوصه لختلفت نتائج تطبيقه.. لذلك فإن قانون جديد يعتمد النسبية سيعاني من خلل ما لم تعتمد الشفافية.

٣ - يجب التركيز في الفقرة ١١/ على كيفية تنفيذ (الحل الوحيد).. إجرائياً لكي لا نُفهم بشكل خاطئ.. أي أننا لسنا بصدد إحلال الاتحاد الإقليمي الذي ورد في الفقرة بالآمال الوحودية العربية.. وهذا فقط للإيضاح، فلا شيء يمنع الوحدة ثم الاندماج في اتحاد إقليمي (اقتصادي وسياسي وعسكري) مع كل دولة عربية على حدة، أو مع دول عربية متحدة. فالمسألة ليست مطروحة بعبارة «إما الوحدة العربية أو اتحاد إقليمي»، بل مطروحة كوحدة شعوب الشرق العظيم ومضمونها تقديمي.

٤ - لا أعتقد أن للبورجوازية التقليدية السورية دوراً تقديمياً الآن بعد كل ما جرى من مياه في الاقتصادي السوري وتحول البورجوازية السورية المتحدة نحو التهرب من الضرائب وأكل حقوق العمال والاستعانة بالبيروقراطية لزيادة الأرباح. كل هذا حولها لبرجوازية طفيلية حتى في بعض فروع الصناعة، ولذلك فإن المطلوب النص على دور هامشي لبعض أقسام البورجوازية الصناعية ودور قائد وكي للقطاع العام تمنع الديمقراطية تحولها إلى أداة للنهب.

وبكل الأحوال يجب الانتباه إلى أن أجواء التصدي للإمبريالية الأمريكية وإسرائيل، أي أجواء الحرب، سوف تبعد البورجوازية عن المشاركة تلقائياً إذا انتهى الفساد وشاعت الرقابة، لأنها ستخسر الأرباح الفاحشة.

٥ - لا مانع من التذكير بأن هدفنا هو بناء اقتصاد اشتراكي، ولا ندخل في إطار القوى التي تبحت عن عزلة اجتماعية داخل الليبرالية.

■ ■

◀ **ماهر حجار**

أُثِّبت في البداية اتفاقي مع جميع ما ورد من الموضوعات الثلاثة الأولى المندرجة ضمن فقرة «حول المرجعية الفكرية».. وأُثِّبت أن هذه المادة معنية بمناقشة تطبيقات المرجعية الفكرية في مستجدات المرحلة الراهنة، ومحتفظاً في الوقت ذاته بحقي في لفت نظر جميع الشيوعيين إلى ضرورة البحث عن مفهوم جديد للحزب وضمن إحدائيات أخرى.

الاشتراكية.. وأزمة الرأسمالية

الموضوعة الرابعة تُثِّبت حقيقة أن انهيار التجربة الاشتراكية لا يعني انهيار الماركسية، وأتفق معها بكل تأكيد في ذلك، لكنها ترد ذلك الانهيار إلى عجز الماركسيين عن تطوير النظرية بالشكل المطلوب في اللحظة المستجدة.

فإذا ما قمنا بالتفكير المتواصل فإن هذه الموضوعة سوف تحيلنا إلى موضوعة «تناوب المد والجذر في العملية الثورية»، التي لا يمكننا تفسيرها إلا بإدخال بعد الزمن على المعادلة. حينها يمكن تناول المعادلة على الشكل التالي: لما كان الفكر الاشتراكي والعملية الثورية غير مطروقة بتفاصيلها سابقاً، ولما كانت الفكرة العلمية ناجمة عن الواقع وقاطرة له لفترة محدودة إلى المكان الذي تستكشف فيه معطيات واقعية جديدة تبني فكرة جديدة فتصبح هذه الفكرة الجديدة قاطرة جديدة للواقع، فإننا نستنتج بأن العلاقة بين الواقع والفكرة في العملية الثورية عبر بعد الوقت هي علاقة نتابعة. وفي جزء هام من أطوار هذا التتابع يسبق الواقع النظرية ولكي تستطيع الحركة الثورية ملاحقة الواقع نظرياً عليها أن تبحت عن آليات جديدة غير تلك الآلية التي تكتفي به«التراجع المقصود والمتحكم به».

الموضوعتان الخامسة والسادسة تؤكدان أن الأزمة الرأسمالية الحالية ليست عابرة ومؤقتة، وتشترطان توفر العامل الذاتي لكي تكون نهائية. وكأن الموضوعة السادسة تطالب الراغبين بأن تكون هذه الأزمة نهائية بالعمل على توفير العامل الذاتي.

أظن أننا لو تناولنا القضية على أن هذه الأزمة هي بحد ذاتها نهائية، وهي بذاتها توفر العامل الذاتي، وعلى الشيوعيين ملاحقة هذا العامل الذاتي لتوجيهه باتجاه نفس الرأسمالية من جذورها؛ لأملى علينا

التحديات الوطنية الكبرى

الثابت: المواقف الوطنية السورية التاريخية، وسمعتها على النطاق الشعبي العربي، وأهمية الوحدة الوطنية. والجديد المتغير أولاً: أن هذه المواقف والسمعة من صنع الشعب السوري ككل وليست حكراً على أحد. وثانياً: متطلبات تعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية الكبرى باشتراك جميع أبناء الوطن بإصلاح حقيقي جذري وشامل، بدءاً من إلغاء قانون الاحصاء وقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، إلى اقرار قانون أحزاب ومطبوعات، وأهمها قانون انتخابات عصري يعتمد النسبية بفعل الحياة السياسية وقطع الطريق على أي انحرافات أخرى، وهذا (سعيد صياغة التحالف وأسه).. وثالثاً: عدم التطابق بين الطبقات والشرائح الاجتماعية وتمثيلها السياسي في الرؤية والخطاب، مما ولد الاغتراب، وأخرج قوى هامة من جهاز الدولة من الرقابة، وأدى إلى تفشي الفساد الذي يمكن أن يقود إلى الانهيار، وأن محاربته في الدولة

المهام البرنامجية.. ملاحظات سريعة



فلا هو على الأساس القومي ولا الديني ولا المصالح المشتركة للأنظمة. فالمصلحة المشتركة لجميع شعوب الأرض هي في مواجهة الامبريالية، ولا أدري أيضاً هل يتم استثناء المغرب أم تونس أم الجزائر وليبيا الغنيتان بالنفط من منطقتنا أم يتم استثناء السودان لتحل طاجكستان بل أفغانستان بدلاً عنها؟؟؟

ولا نلبت إلا أن نقرأ في الموضوعة (١١) عن شعوب الشرق العظيم القاطنة في المنطقة من قزوين إلى المتوسط؟؟؟ وهنا تتبدى العديد من الأسئلة من مثل: هل شعوب الشرق العظيم هم في مواجهة شعوب الغرب الغير عظيم وشعوب الجنوب النص؟ أم هل تستأثر شعوب الشرق العظيم في مواجهة الامبريالية وإسقاط النظام الرأسمالي وظلمه للشعوب بأن تكون (ذات رسالة خالدة) دون شعوب الأرض قاطية؟؟؟؟.

أعتقد أن ما تقدم من تعابير تعوزه الدقة العلمية والسياسية، وإذا كانت الموضوعات تبحت عن تحالفات محتملة ضد الامبريالية الأمريكية والصهيونية في البر الأوراسي، وهو أمر مشروع بل ضروري؛ فإنه على الشيوعيين السوريين دفع الإستراتيجية السورية الخارجية لكي تفكر جدياً في دعم إنشاء محور جيواستراتيجي مناهض للظلم الامبريالي يشمل دولة عظمى هي روسيا بقوتها الذاتية ونفوذا الهائل في وسط آسيا، ويضم أربعة محاور جيوبوليتية هامة هي تركيا وإيران وأوكرانيا وأذربيجان. وكذلك كل الدول الأخرى المتضررة من الإستراتيجية الأمريكية. أما الموضوعات الأخرى من (١٣) إلى (٣٠) فاتفق معها حرفاً بحرف، وأبدى إعجابي وتأبيدي لكل ما جاء في الوضع الداخلي.

■ **m.hajjar@kassioun.org**

«كالكرود»..

◀ محمد عصام زغلول

لكم يصعب على المرء المحب لوطنه، العاشق للفته، هذه اللغة المقدسة، أن يراها مهملة، أو يرى الإقبال على غيرها أشد، فالناطق بالعربية الذي لا يتقن منها شيئاً على الغالب، صار يبحث عن إتقان الفرنسية والإسبانية فضلاً عن الإنكليزية، يبحث عن معنى المصطلح كذا ومعنى الكلمة كذا، وهو لم يرجع يوماً إلى لسان العرب ولا إلى قاموس الفيروز آبادي ليقرأ معنى كلمة عربية لم يفهمها ـ وما أكثرها !

ولكم يصعب على هذا العاشق أن يرى العامية قد اجتاحت أرياب المنابر وأصحاب الأقلام، فتكنت منهم، واعوج لسانهم.

وثالثة الأثالي في أن العامية المقيتة لم تعد تخرج من أفواه هؤلاء إلا مشوهة، لا تكاد تفهم منها شيئاً، فمخارج الحروف وأصواتها معطلة عند الجميع، والسكون يوضع في كل مكان، بل وكأنما هناك مسابقة بين المذيعين، من يستطيع استخدام السكون أكثر؟! والتاء المربوطة عندهم ورطة، يحاورن في لفظها، هاء أم تاء؟!

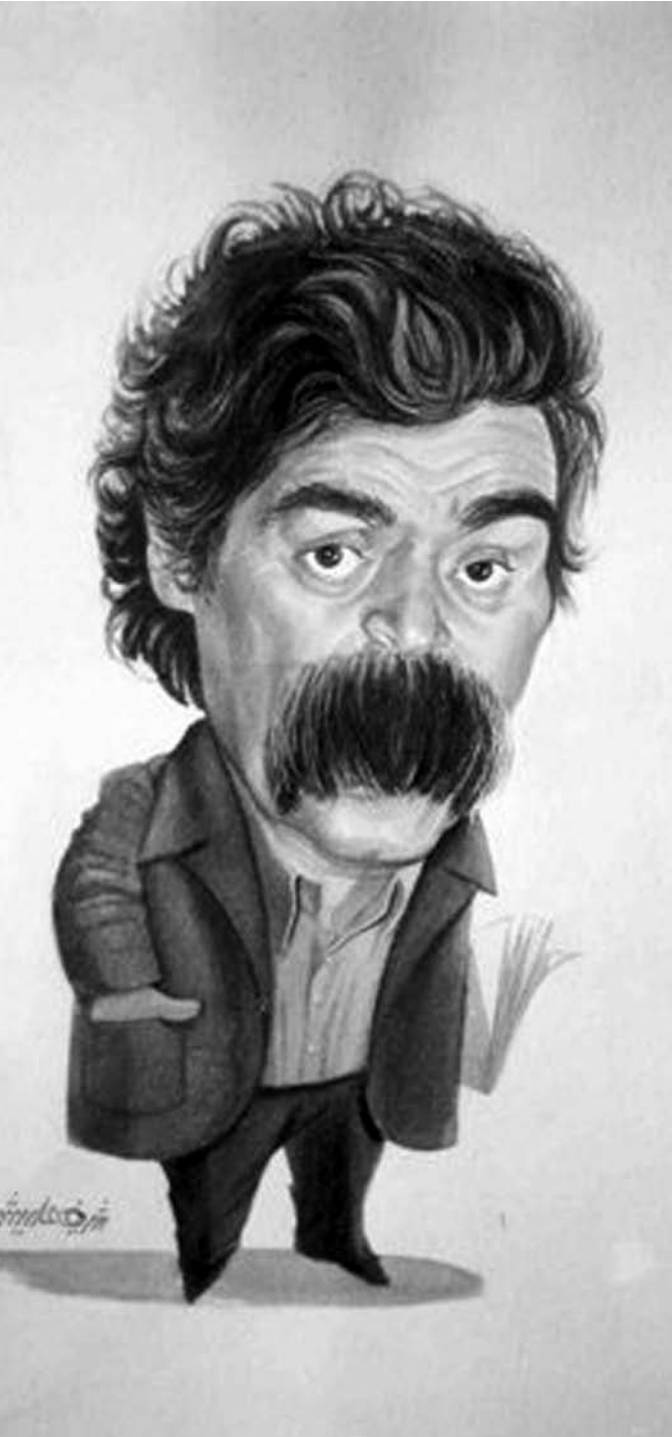
والفاعل منصوب والناصب مضروب والمستمع مسلوب! وطامة الطامات أننا بعد أن اعتدنا «النواعم» الذين يخرجون «القاف، كافا و«الطاء» تاء، وجب علينا أن نتقبل كتابتها وقراءتها كذلك، ففي موسوعة كت أظن أنها مدققة ومحققة وجدت لفظة «الفلسطينيين» مكتوبة هكذا: «الفلسطينين»! وهي مكررة بهذا الشكل (بكل خطورة العبث بالكلمة)، وما المقصود بها إلا سابقها، وفي إعلان آخر كتب «سوء على مهلك»، ولا أدري على من وجب السوء أن يقع.

وفي مؤتمر ثقافي علمي يدعو للمعرفة والقراءة، يديره بعض كبار «المتقفين» كان شعاره مكتوباً كذلك: «إقرأ»، بهمزة قطع لا بهمزة وصل!

وحين هممت بالنصح بالتصويب، وأنها لابد أن تكتب هكذا «أقرأ»، أجابني كبير مثقفهم: «لا تدء أستاذ!».

أما من دفعني لكتابة المقال، فمحلل اقتصادي على قناة محترمة، سمعته عرضاً يقول: «كالكرود»، وأقنيت بضع نهاري أحاول فهم ما لا يفهم، وتحليل ما لا يفهم، ولكن ليس إلى مردٍّ من سبيل، وإني أستغيث بحضراتكم، عل فيكم من هو شفاء العليل...فمن أغاثنا بالفهم سندعو له مقنين «كثير ميري سي لالك» ومن شاركنا بالعدم سنغني وإياه «حيرت ألي معاك».

وبالله، على «أولة» كبير المثقفين: «ما بدھا تدعي!»



«حجرتان وصالة» لإبراهيم أصلان

قصص متشابكة منفصلة متصلة

يصنّف القاص والروائي المصري إبراهيم أصلان كتابه «حجرتان وصالة» الصادر عن دار «الشروق» في القاهرة باعتباره «متتالية منزلية»، فبدا وكأنه يخوض غمار جنس أدبي جديد ما بين القصة والرواية.

في «حجرتان وصالة» يأخذنا صاحب «عصافير النيل» بأسلوبه الفريد إلى عالم من المواقف اليومية التي تبدو عادية وقابلة للحدوث في أي بيت ولأية أسرة، لكن أصلان بلغته الدفاقة وسخريته يضفي عليها نوعاً من السحر، ويفجر من المعاني والدلالات ما يجعل هذه الحكايات تعيش في ذاكرة القارئ. تضم «حجرتان وصالة» ٢٨ حكاية عن زوجين، أودع فيها أصلان خبرة نادرة في تخليق نوع من القصص لا تكاد تبدأ قراءته حتى تكتشف في الكاتب والكتابة والحياة اليومية درجات من الدهشة ربما لم تلتفت إليها أبداً.



تقول الناقدة عزة حسين: «في هذا الكتاب كتابة مورست عليها كل أشكال التشف، بدءا من اللغة الوظيفية مقصوفة الزوائد، مدببة الأصوات، والمكان المسور بـ «حجرتان وصالة»، وناذرة في الغرفة الداخلية تطل على الرصيف ومنه إلى العالم، وحتى الشخصيات التي لا يتكرر فيها سوى البطل وزوجته وشبح ولديهما المتزوجين، إضافة إلى ما يستدعيه الراوي عبر حياة بطله من شخوص، هؤلاء الشخوص يتوهج كل منهم في الحكاية التي تخصه ثم ينطفئ، إلى أن يعيد أصلان استدعاء كل شخصيات قصصه الجديدة في القصة قبل الأخيرة «آخر الليل» ليسلموا على الجمهور قبل أن تنزل ستائر الكتاب.

أما الزمن الذي تنامي بخفوت عبر هذه القصص فأعتقد أنه إلى جانب الشعور بالمسؤولية الفنية هو السبب في تصنيف الكاتب لعمله الجديد بالمتتالية وهي: شكل روائي جديد، يتألف من قصص متشابكة منفصلة متصلة لها الراوي المشترك نفسه مع اختلاف الأحداث وبعض الأشخاص وإن كان ما يجمعهم مكاناً واحداً».

«حجرتان وصالة» هو الكتاب التاسع في مشوار أصلان الذي بدأ بصدور مجموعته القصصية «بحيرة المساء» عام ١٩٧١ ثم رواية «مالك الحزين» ومجموعة قصص «يوسف والرداء»، ورواية «وردية ليل»، ورواية «عصافير النيل»، ثم مجموعة قصص «حكايات من فضل الله عثمان» وتلتها نصوص سردية في كتابين هما «خلوة الغلبان»، و«شيء من هذا القبيل».

صالون «رفاعة» للترجمة

من أجل بحث قضايا الترجمة وما يستجد بها قرر الدكتور جابر عصفور مدير المركز القومي للترجمة عقد صالون ثقافي دوري تحت عنوان «صالون رفاعة» يعقد كل شهرين لبحث قضايا الترجمة. ووفقاً لعصفور فإن الصالون الأول سيعقد في نهاية حزيران المقبل، بمناسبة انتهاء أول دورة تدريبية يقيمها المركز للمترجمين الشباب العاملين في مجال الترجمات الأدبية والثقافة العلمية، موضحاً أن الهدف من عقد الصالون الذي يحمل اسم رفاعة الطهطاوي رائد الترجمة في مصر هو بحث قضايا الترجمة، في لقاء مفتوح يجمع بين المسؤولين عن المركز القومي للترجمة والمترجمين، لبحث مشكلاتهم والمعوقات التي تحول دون تطوير عمل المركز للعمل على اجتيازها، فضلاً عن مناقشة سبل تطوير إصدارات المركز في المجالات المختلفة.

«سفر الحناء» عبق الجديد

◀ محمد خالد رمضان

أصدر الأديب عوض سعود عوض مجموعته الخامسة «سفر الحناء» عن اتحاد الكتاب العرب. أسلوب الكتاب في كل قصصه هو الأسلوب الحداثي، ولكن المواضيع كلها قدمت لنا بشكل مباشر، ليست كمباشرة القصة التقليدية التي يغلب عليها الإنشاء والخبر والإعلام بل هي مباشرة ملتصقة بكل موضوعات الحداثة في الزمان والمكان والأفعال والضمائر والحوارات الداخلية والخارجية، وفي تناول اللفظة والجملة وغير ذلك من معطيات الحداثة في كتابة القصة القصيرة..

استطاع القاص التلاعب بالزمن والإمساك به والتمكن من تسيره بحرفية بينة، وقد تنقل من زمن قصصي عادي إلى زمنك مطلق في بعض القصص إلى زمن استباقي في بعضها الآخر، ولم يبق الزمن عنده جامداً، بل هو متحرك حسب شخصية القصة والأحداث التي تمر بها، وكذلك استطاع تكييفه حسب الإحالات المختلفة في قصصه وأكثرها لا إشارية، ولو أن أكثرية قصصه مباشرة.

قصص المجموعة قصص مشوقة تجذب القارئ إليها، وتشده إلى متابعة مجرياتها والوقوف عند جزئياتها وأحداثها ووضع الأسئلة حولها وتكوين أجوبة معينة عنها، والتشويق حالة جميلة في كتابة القصة القصيرة.

وجد الحوار الخارجي في المجموعة، ويعتبر وجوده من مكونات القصة وتجنبيها التسلسل السردى والإنشاء والجمود، وهو من شروط الحداثة القصصية، ووجد هذا الحوار في عدة قصص هي: وحيداً يجر عربته، شرح أنثوي، سهيل عجاج، امرأة من أوراق الخريف، بوح غريبة، وشاية... وقد حلّى الحوار الخارجي للقصص وزخرفها .



وبالنسبة للحوار الداخلي والذي هو أهم من الحوار الخارجي، الذي يطول الوجدان والأعماق، وهو حوار بين الإنسان وذاته ورؤية للنفس وكيف تفعل؟ وبماذا تفكر؟ وإلى أين تذهب؟ في لحظة معينة، وهل ستصل إلى غايتها؟ إلى آخر أسئلة الحوار الداخلي.

وقد ظهر الحوار المشار إليه في عدة قصص هي: مفاتيح لشقة واحدة، جمر انتظار، عزف لحظات منسية، ثلاث نساء في جسد امرأة.

قرب الحوار الداخلي قصص المجموعة من الحداثة الفنية وخلصها من الرتابة... كل البدايات في قصص المجموعة بدايات جيدة، وهي من أساليب التشويق والجذب إلى متابعة القراءة، أما النهايات في القصص فلم تكن كلها مفتوحة، بل كانت هناك نصف القصص نهاياتها مفتوحة ونصفها مغلقة، ولو استطاع الكاتب تركها مفتوحة لكان أفضل، إذ أن النهاية المفتوحة معناها ترك الطريق مفتوحاً أمام القارئ ليخمن النهاية... حسب وعيه ورؤيته ومتابعته، أما إذا أعطى الكاتب للقارئ ماذا يريد في النهاية، فإنه لا يترك له شيئاً، ويقدم له المعنى جاهزاً، وكذلك يبتعد عن الحداثة قليلاً.

ومن القصص ذات النهاية المفتوحة...: بوح غريبة، نصف اللوحة في كفي، سهيل عجاج، وشاية، عقد قابل للتمزيق... إلى آخره.

أصبح للعنوان في الدراسات النقدية الأدبية الحديثة محل واسع، ولم يعد العنوان فقط تفسير واختزال المعنى، بل أضحي يشارك فيجماليات الرواية والقصة والشعر، ويندمج في نسيج العمل، فهو في الإحالة والإشارة والتدقيق والإيحاء وغير ذلك، فماذا نجد في عناوين مجموعة «سفر الحناء» يا ترى؟

عنوان الغلاف عنوان جيد وموح يأخذ القارئ إلى أبعاد جديدة.. أما عناوين القصص فقد لاحظنا ثمانية عناوين جميلة وجيدة فقط، من مجموع القصص وتراوحت البقية بين العادي وفوق العادي قليلاً، أما العناوين الجيدة فهي: دموع تمتطي غيمة، عبث النهايات، انتحار العشق على الأرصفة، نصف اللوحة في كفي، سهيل عجاج، امرأة من أوراق الخريف، عزف على لحظات منسية، أبجدية وردة.

ساهمت العناوين الجيدة في رفع سوية القصص التي عنونت بها وارتقت فنياً جراء وجود العنوان...

أمريكا توزع الإعانات في مخيم اليرموك

يوم الأربعاء ١٩/٥/ الساعة الثانية إلا ربع ظهرها وصلت سيارة سوداء، ترجل منها اثنان من «الباديفارد» يحملان صندوقا، يدخلان المكان الذي سيدشن بعد ربع ساعة، يفتح الصندوق وباستعراض البانكي يعلق العلم الأمريكي في صدر القاعة بجانب صورة للقدس، يقف الحارسان أمام العلم بانتظار القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية الذي سيصل بسيارة مصفحة ليقترح عفوا «ليدشن» مركز الإعاشة التابع للأنثروا الذي تدعمه حكومة الولايات المتحدة.

المصور الصحفي الذي انشدته الأنثروا ليغطي الحفل المهيب يشاهد العلم الأمريكي بجانب صورة القدس، يللم أغراض كاميرته قائلا: آخر ما صورته هذه الكاميرا هو تشييع محمود المبحوح ولن ترضى أن تصور القتلة بجانب صور قتلاهم. سيدة وأربع صبايا يغادرن القاعة، أما ممثل أحد أكبر الفصائل الفلسطينية فيتصدر القاعة. يعزف النشيد الوطني الأمريكي، يقف الحضور بإجلال مهيب إلا بعضهم: لعل ما حملوه من بقايا الذاكرة الفلسطينية منعمهم من الوقوف.

مخيم اليرموك، أكبر المخيمات، عاصمة اللجوء الفلسطيني، خزان الثورة الفلسطينية توزع فيه أمريكا الإعاشة على مرأى من الذاكرة وأمام الحاضر، تحاول ان تدشن لمخيمات الشتات عصرا جديدا يستكمل عصر أوسلو الأقل.

«أنثولا» الذئبة السوداء في لغة الهنود الحمر ابنة المصور التي تحمل على أكتافها الصغيرة أوجاع فلسطين في صورة مخيم تحمل في اسمها أوجاع مخيمات المسيسيبي، تعرف جيدا كيف تقول لا لأمريكا.

بين قوسين



تحية إلى تشومسكي

◀ خليل صويلح

ليست زيارة نعم تشومسكي إلى فلسطين (منعته السلطات الإسرائيلية من دخول الضفة) والجنوب اللبناني، أمراً عابراً، ذلك أن هذا المفكر الأمريكي المنشق، جاء بأعوامه الثمانين إلى المنطقة لتصدير الفضيحة الإسرائيلية إلى العالم مجدداً، ففي الوقت الذي خفت فيه صوت العرب إلى حدود الصمت المطبق، هاهو تشومسكي يطلق أكثر من إشارة تفضح عنصرية هذا الكيان «لقد باتوا عديمي العقلانية على نحو بالغ» يقول. ويصف أمريكا اليوم بالمافيا «العرب لا يقبل التمرد». العناصر الصغار يجب أن يطيعوا. لأن العرب، إن تساهل مع متمرد سيظهر متمرد آخر».

كانت «أفيفا» ابنة تشومسكي، طوال الرحلة تلتقط الصور للأرض المنهوبة والمنكوبة والمدمرة، لتضعها في أرشيفها الخاص كذكرى ووثيقة، وذلك لإيمانها العميق بأن ما يحصل اليوم للفلسطينيين لن يستمر إلى الأبد. ويشدد تشومسكي بأن مصير إسرائيل لن يكون مختلفاً عن مصير نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا الذي انهار في تسعينيات القرن المنصرم «لا مستقبل لإسرائيل على المدى الطويل»، هذه فتاعة أكيدة لدى صاحب «قراصنة وأباطرة»، فمهما فلتت إسرائيل من مواجهة استحقاقات التاريخ، فسيأتي يوم تدفع فيه الفاتورة «إن من يدعون أنفسهم بـ «مؤيدي إسرائيل»، هم في الحقيقة يؤيدون تفسخها الأخلاقي ودمارها النهائي المحتمل».

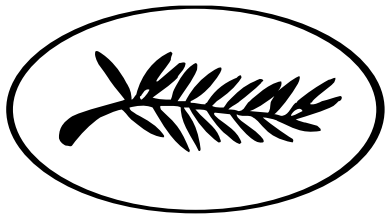
في كتاب «أشياء لن تسمع بها أبداً» وهو مجموعة لقاءات مع تشومسكي، نتعرف على جوانب إضافية من حياة هذا المفكر اللغوي واستبصاراته لمصير العالم. يقول: «يجب على حفنة الأساسة المغامرين في الولايات المتحدة أن يقرؤوا التاريخ، فقد زالت إمبراطورية الإسكندر والمغول وروما وبريطانيا العظمى. يجب أن لا تخضع سياسة أكبر وأقوى قوة في العالم لمصلحة عصابة من تجار النفط والأسلحة»، لذلك فإن تشومسكي لا يبدو متفائلاً بإنجاز ما سيجققه الرئيس الأمريكي أوباما، فهو سيتابع مجبراً سياسات سلفه بوش «وما قاله في الحملة الانتخابية عن المثل السامية والتغيير ليس إلا مؤثرات انتخابية»، بدليل أن حصار الشعب الفلسطيني متواصل وزادت حكومة نتنياهو خطورة الوضع باحتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس وترحيل أهله.

يستشهد تشومسكي مراراً مقولة لموشي دايان بشأن الفلسطينيين، أطلقها بعد احتلال ٦٧ «لا يوجد لدينا حل، سنستمررون في العيش كالكلاب وأي شخص يرغب في الرحيل يمكنه ذلك وسنرى إلى أين ستؤدي هذه العملية»، ويرى أن هذه الفكرة لا تزال منهجا إسرائيليا، يتكرر بعناوين مختلفة.

khalil.s@scs-net.org

«كان» مهرجان تراشق التهم

قضايانا حاضرة وسينمانا غائبة



FESTIVAL DE CANNES

وجود سلاح نووي فيه.

ولا يبتعد العملاق الفرنسي جان لوك غودار عن القضايا العربية حيث تتواجد فلسطين تاريخاً وحاضراً في فيلمه «فيلم اشتراكية»، لتكون فلسطين عبارة عن تساؤلات كبيرة في ذمة الإنسانية.

وأمنت السياسة في تواجدها في المهرجان بشكل آخر، من خلال المقاطعة الإيطالية «اليمنية» للمهرجان، وهي من الدول الأكثر تواجداً عبر التاريخ في المهرجان، ويعود السبب إلى غيرة المثقفين الإيطاليين على زعيمهم السياسي بيرلسكوني، إذ تمت مهاجمته من خلال الفيلم الوثائقي الإيطالي «دراكولا» الذي ينتقد استغلال رئيس الوزراء لكارثة الزلزال التي أودت بحياة كثيرين العام الماضي.

ولم يخرج الكرسي الشاغر في لجنة التحكيم للمخرج الإيراني جعفر بناهي، عن هذا السياق حيث تم تسجيل موقف فرنسي تجاه سجن هذا المخرج العالمي في بلده حيث ظهر حفل الختام وتوزيع الجوائز بمثابة اعتصام فني يحمل أعضاء لوحة مكتوب عليها اسم جعفر بناهي، بل واعتبر بعض النقاد أن هذا الموقف ما هو إلا تجييش للمهرجان ضمن الموقف الفرنسي من النظام الإيراني، بينما لم يعلق الإيرانيون المشاركون في المهرجان على هذه الحادثة، مع العلم أن أستاذ بناهي هو المخرج الكبير عباس كياروستامي منهم.

السعفة الذهبية التي كانت من نصيب فيلم «العم بونمي الذي يتذكر حياته السابقة» للمخرج أيبشاتبونج ويراسيتاكول من تايلاندا، فقد كانت مفاجأة الختام وهي بحجم مفاجأة الافتتاح بتسمية المخرج العالمي المثير والإقدام من عالم ديزني والخيال والسرالية «تيم بورتون» رئيساً للجنة التحكيم، ثم بالافتتاح الهوليوودي بفيلم «روبن هود» لرادلي سكوت الذي يبدو أن المهرجان حاول من خلاله ملء السجادة الحمراء بالنجوم الكبار، ودحض النظرية الداعية إلى العداء بين كان وهوليوود، على

◀ نبيل محمد

مرت الدورة ٦٣ لمهرجان كان السينمائي الدولي ضمن ظروف أثارت الجدل وخصوصاً على صعيد الخلافات داخل إدارة المهرجان قبل الافتتاح، والتي تركزت حول إمكانية عرض فيلم «كارلوس» الذي أخرجه السينمائي الفرنسي أوليفييه أساياس، عن سيرة المناضل الأممي الفنزويلي كارلوس، المعتقل حالياً في سجون فرنسا بتهمة الإرهاب، وبعد عرض الشريط لاقى كادره هجوماً شنيعاً من قبل الناظر نفسه، لظهوره بمظهر لا يشبهه في الفيلم ولا تهماته بقضايا هو بعيد عنها وفق تصريحاته، وضع المهرجان جملة من المفاجآت التي أخذ أغلبها طابعاً سياسياً، بدأ من الأفلام المستبعدة والتي كان أهمها فيلم «ميرال» لجوليان شنابل الذي يتحدث عن قصة حياة الفلسطينية هند الحسيني.

هكذا بدت السياسة عنواناً لمهرجان كان في هذا العام ما أزعج الكثيرين، وخاصة أنصار الترف السينمائي الأوروبي والأمريكي، الذين رأوا المهرجان في أضعف مستوياته لهذا العام. وعلى الرغم من أن أبواب كان مفتوحة أمام الإبداع العربي وفق قول مدير المهرجان تيري فريمو، استمر التواجد العربي بضالته فقد بلغ أدنى مستوياته لهذه الدورة من خلال مشاركة وحيدة عربية/ فرنسية للمخرج الجزائري رشيد بوشارب بفيلمه «الخارجون عن القانون» ذي الإنتاج الفرنسي، هذا الفيلم الذي أثار ضجة كبيرة قبل وبعد عرضه لدرجة التظاهر أمام دار السينما التي عرضه وتفتيش الصحفيين المشاركين في المؤتمر الصحفي لكادر الفيلم، على اعتبار أن الفيلم قدم مستوى عالي من الانتقاد للاحتلال الفرنسي للجزائر واصفاً إياه بالدموية واللا إنسانية، ليقدم الفيلم صورة للعالم أجمع حول طبيعة الاحتلال الفرنسي الذي تعزز به فرنسا، ليكون الفيلم ثورة سياسية ضمن المهرجان من جهة ووجهة نظر ديموقراطية من قبل القائمين على المهرجان واحترام فرنسي للرأي الآخر وفق منظور معارضي الفيلم.

ويقف الفيلم الأمريكي «لعبة عادلة» ليناكش قضية الاحتلال الأمريكي للعراق بشكل مخالف للرؤية السينمائية الأمريكية المتادة لهذه القضية، والتي توجهها فيلم «خرانة الألم» لكاثرين بيغلو والذي حاز على الأوسكار، حيث يكشف هذا الفيلم لعبة السياسيين الأمريكيين في احتلال العراق رغم معرفتهم بعدم

الشام الكنز

◀ منار ديب

سمّى العثمانيون دمشق «شام شريف» لقربها من فلسطين والقدس ووقوعها على طريق الحج ومساجدها الكبيرة، ووصف (شريف) الذي يطلق على القدس وعلى الحرمين المكي والمدني، هو تعبير عن القداسة، هذه القداسة التي تملك دمشق الكثير منها، فدمشق تضم المسجد الأموي أحد أعظم المساجد في العالم الإسلامي، وكنيسة حنانيا المبنية فوق بيت حنانيا الذي لجأ إليه القديس بولس المؤسس الفعلي للمسيحية كمؤسسة دينية، وكما اهتدى شاوول إلى المسيحية على طريق دمشق (منطقة كوكب الحالية) ليصبح بولس، فإن الشارع الذي قصده في دمشق، الشارع المستقيم، هو واحد من مواقع قليلة خارج فلسطين، مذكورة في العهد الجديد من الكتاب المقدس. إنه أحد أقدم الشوارع في العالم، وهو لا يزال قائماً حتى الآن، حيث يقسم مدينة دمشق القديمة إلى شطرين، ويشار إليه في الإنجيل بـ«الشارع المعروف بالمستقيم»، وثمة أحاديث نبوية عدة في فضل دمشق وإن كان معظمها ضعيفاً.

الشارع المعروف بالمستقيم أعمال الرسل ٩/ ١١ عبارة تصلح لأن تستخدم في الترويج لمدينة دمشق سياحياً، كأن تكتب على لافتة بعدة لغات وتوضع في هذا الشارع الذي يشهد اليوم نهضة عمرانية وسياحية، أو تضمن في كتيبات سياحية عن سورية.

شاعت في الصحافة السعودية منذ سنوات عبارة «المر المقدس» لوصف المناطق المحيطة بالحرم المكي الشريف، وفي دمشق آلاف الأمتار المقدسة، ورغم الإقبال على الاستثمار السياحي في الشارع

الرغم من أن أمريكا تشارك بفيلم واحد ضمن المسابقة الرسمية للأفلام الروائية الطويلة، وصولاً إلى ضخ الأسماء الكبيرة العائدة إلى المهرجان بدءاً من جان لوك غودار، ومروراً مانويل دي أوليفيرا (١٠٢ سنة)، وعباس كياروستامي ونيكيتا ميخاليكوف وأليخاندرو إيفاريتو كونزالس وبرتران تافارتييه وأوليفر ستون وودي آلن ودوغ لايمن وريدلي سكوت.

تجاوز كان كل التوقعات فلم نيل ميخاليكوف وفيلمه «أحرقتهم الشمس» آية جائزة، والسعفة الذهبية كانت بعيدة جداً عن مايكل لي وشريطه شريطه «عام آخر»، بل ونال التشادي محمد صالح هارون الجائزة الخاصة، والتوقع الوحيد الذي تحقق هو نيل خافيير يارديم وجوليت بينوش التي سادت صورها أفيشات المهرجان جائزتي أفضل ممثل.

■ ■



المستقيم خصوصاً بعد تجميله وترميمه إلا أن هذا الاستثمار اتخذ بعداً واحداً، ولم يهتم بالجوانب الدينية والتاريخية والثقافية، ورغم ارتفاع أسعار العقارات في تلك المنطقة إلا أنها لم تسوق بعد كإحدى أكثر البقاع قداسة وقيمة تاريخية في العالم.

كان الشهيد فيصل الحسيني يتحدث عن شراء الزمن في القدس، في سياق محاولاته الحفاظ على طابعها الأصيل، واليوم أمام دمشق فرصة تاريخية لتقدم نفسها إلى العالم كما تستحق، بعيداً عن النظرة السياحية السطحية، فالمحافظة على آثار الماضي هي من أجل المستقبل، وهذا المتحف المفتوح هو هوية ثقافية وتراثية مريثة وكنز اقتصادي ومعنوي لا ينضب، وأي خسارة في هذا الصدد هي أمر لا يمكن تعويضه.

■ ■

في معرض الفنانة ريم منذر الذي تستضيفه صالة «الشعب» بدمشق تحت عنوان «لدي حلم»، يجد المتلقي نفسه وسط فضاء تشكيلي من نوع خاص، قائم على تماهي الكاركاتير والغرافيك في خلطة تضع قضية إنسانية عامة في بؤرة الاهتمام.

إنها صورة مقربة لمعاناة الفلسطينيين، لكن الأداة تحمل من البلاغة ما يرشحها لتتواءم بهذا العبء، إذ نرى بين إفصاح الكاركاتير وبين حذق ودقة الغرافيك كيف ترسم صورة مؤثرة لفلسطين، صورة لا تنتمي للسياسة المباشرة العميقة لوأد الحياة وناسها من خلال حالات ومشاهد تهز جذور الضمير. بهذا تلتقط منذر ببراعة لحظة صافية قلما يتم التعاطي معها بهذا الرقي مبني ومعنى.

تتنوع أعمال المعرض على قسمين، الأول يتناول جدار الفصل العنصري حيث يقاربه ساخراً حيناً بتصويره على شكل توابيت، وتراجيديا حيناً آخر حين يصبح متاهة أو حلقة باطون مغلقة حول سيارة إسعاف. لكنه في كل الأحيان دافع للمقاومة والرفض حتى الظلال التي تنعكس عليه أما القسم الثاني يتناول أحلام أطفال فلسطين فهو كما تقول منذر: «الحلم بالعدل والمساواة، الحلم بطفولة عادية، بالوصول إلى المدرسة، وبالحق بالأرض والحق بالوجود، تلك الحقوق الأساسية والبسيطة التي تبدو بديهية في معظم بقاع الأرض، لكنها كالحلم بالنسبة للفلسطينيين». من هذه الأرضية الفكرية الواضح ترسم الفنانة مشاهد عن اختلال طفولة أطفال فلسطين، وتحولها إلى نوع من اللعنة عليهم، من هنا ستكون الرسومات نوعاً من الحث على الدفاع عن هذا الحق. عن حق طفل بأن يحلم كما يحلم سواه.

يكاد المتلقي يتساءل: هل ريم فلسطينية قادمة من الضفة أو القطاع؟ وهل هذه اللوحات هي بعض مما سجلته ذاكرتها البصرية هناك؟ وتكون المفاجأة أنها فنانة سورية ملتزمة، ولكن كل ما في الأمر أنها تعيش فلسطين..



ريم منذر في «لدي حلم»:

أن تعيش فلسطين

شو يعني؟

أن يجيب طالب في

الصف الثامن على

سؤال: «علل سبب

دفع السواحل

الغربية لأوروبا؟»،

بسبب انقطاع التيار

الكهربائي؟!

إلى أي حضيض تهاوى

التعليم في سورية؟

ولماذا؟